الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبتين:

- **رزيقات حبيبة**
- **برابح راوية**

آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

وكالة المسيلة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الاستاذ(ة)	جامعة.....	رئيســا
أ. برو هشام	جامعة.....	مشرفا و مقررا
اسم ولقب الاستاذ (ة)	جامعة.....	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

بسم الله الذي نزل القرآن وبه عرفنا الايمان

وبسم الايمان الذي ينوكل الإنسان والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

اتقدم بالشكر الجزيل أولا وقبل كل شيء إلى الله عز وجل ثم إلى كل من مد لي يد العون لإتمام هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وخص بالذكر كل من الاستاذ المشرف **برو هشام** الذي ساعدني على انجاز هذا العمل المتواضع بنصائحه وارشاداته القيمة والحكيمة.

والأستاذ **محمد عوامر** بتقديمه بعض نصائح ،ومساعدة في انجاز هذا العمل.

وكذلك نشكر الجنة على اشرافها على موضوع .

كما نتوجه بالشكر لكل اساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذي رافقونا طيلة مسارنا الدراسي.

أسمى عبارات الشكر والتقدير.

حبيبة * راوية**

اهداء

إلى القلب الحنون إلى حضن الأمان ومنبع الراحة والحنان

إلى من نمت في رحمها وترعرعت في أحضانها إلى نبض قلبي ومنة عمري

تلك هي أمي الحبيبة.

إلى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة إلى من يستحق وقفة اجلال وتقدير. . . إلى من علمني أن الدنيا أولها

كفاح وآخرها بأذن النجاح الك هو أبي.

إلى نجوم حياتي ومصابيحها إخوتي

إلى الأخ الأكبر الهيثم وأخي أقل حمزة.

الى اعز ما املك الى سندي في الحياة الى من تربعوا في سويداء قلبي اخواتي حبيباتي اسماء ،بشرى، الزهرة.

إلى أطيب من عرفت وأشرف وأنبل فيهن عاشرت زوجات أخي بسمة وكريمة

إلى براعم المنزل ابناء اخواتي وأخي أيوب، ألاء، ميلود (ميدوا)

إلى كل الأصدقاء الأعزاء ورفيقات دربي ومعارفي وأحبائي: مريم ،هدى، حسيبة، حنان ،خولة،

وباخص راوية، واهدي الى من وقف معي ماضوي عبد الغاني.

إلى كل أفراد العائلة كبيرهم وصغيرهم وبلا استثناء كل من تحمل لقب زريقات

في الأخير أهدي إلى كل من وقف معي وكان شمعة أمل في طريقي هذا

إلى من رافقني في الدرب الجامعي الأصدقاء والزملاء دفعة ماستر (2019)

إلى من بذلو قصارى جهدهم لإيصال أمانتهم العلمية الاساتذة الأفاضل

زريقات حبيبة

اهداء

الحمد الله الذي وفقنا على انجاز هذا العمل

اهدي ثمرة جهدي الى التي حملتني تسعة أشهر وهنا على وهنا الى مدرستي ومهندسة خطواتي

الاولى امي حفظها الله واطال في عمرها .

الى من نجحت بفضل دعواته ابي حفظه الله وأدامه الله فخرا لنا .

الى من يشاركني حياته زوجي وسندي في الحياة عمار

اهدي الي اولادي وثمرة زواجي رشا ومحمد .

الى اخوتي حفظهم الله ووفقهم

الى من شاركوني بطن أمي وسندها بعدها اخوتي .

الى من تقاسمت معهم الحياة الجامعية: صديقاتي وباخص زميلات

الى من شاركني في انجاز هذا العمل من أساتذة وصديقات .

برابح راوية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

تشكر	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل للبنوك التجارية والقروض الممنوحة	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية .	**07**
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية .	**07**
المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية:	**08**
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية ووظائفها.	**09**
المطلب الرابع: مصادر تمويل البنوك التجارية.	**13**
المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية.	**17**
المطلب الاول: مفهوم القروض البنكية.	**17**
المطلب الثاني: اصناف القروض واجراءات منحها.	**17**
المطلب الثالث: سياسة الإقراض والعوامل المؤثر فيها.	**20**
خلاصة	**23**
الفصل الثاني: مخاطر القروض البنكية وآلية تسييرها	
تمهيد	**25**
المبحث الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية وانواعها والاجراءات الحد منها.	**26**
المطلب الاول: مفهوم المخاطر البنكية وانواعها.	**26**
المطلب الثاني :أسباب مخاطر القروض البنكية ومؤشرات قياسها ومتابعتها.	**28**
المطلب الثاني: إجراءات الحد من المخاطر المصرفية.	**34**
المبحث الثاني: إدارة وتسيير مخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل.	**36**
المطلب الأول: مفهوم إدارة مخاطر الائتمانية	**36**
المطلب الثاني: كيفية وأساليب تسيير المخاطر الائتمانية	**37**
المطلب الثالث: معالجة المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل	**40**

فهرس المحتويات

خلاصة	**42**
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة	
تمهيد	**44**
المبحث الأول: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر)– وكالة المسيلة.	**45**
المطلب الاول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر)	**45**
المطلب الثاني: نشطات ومهام ومبادى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**50**
المطلب الثالث : تسيير مخاطر الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR	**51**
المبحث الثاني: المخاطر التي يتعرض لها اليتك و طرق مواجهتها.	**54**
المطلب الأول: مخاطر الإقراض بالوكالة	**54**
المطلب الثاني : سبل مواجهة الوكالة للمخاطر أو التقليل منها.	**55**
المبحث الثالث: دراسة حالة القرض تمنحه الوكالة	**57**
المطلب الأول: مكونات ملف القرض.	**57**
المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لآلية تسيير مخاطر الإقراض المصرفي على مستوى البنك –الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة باستخدام أساليب التحليل المالي	**58**
المطلب الثالث: دراسة ملف القرض ومتابعته.	**71**
خلاصة	**73**
خاتمة	**75**
قائمة المراجع	**79**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الميزانيات المفصلة لسنوات 2015-2016 جانب الاصول	59
2	الميزانيات المفصلة لسنوات 2015-2016 جانب الخصوم	60
3	الميزانيات المختصرة لسنوات 2015-2016 جانب الاصول	61
4	الميزانيات المختصرة لسنوات 2015-2016 جانب الخصوم	63
5	تغير قيمة راس المال العام العامل للمؤسسة من منظور اعلى الميزانية	63
6	تغير قيمة الراس المال العامل للمؤسسة من منظور أسفل الميزانية	64
7	تغير قيمة احتياج راس المال العامل للمؤسسة	65
8	تغير قيمة راس المال العامل للمؤسسة من منظور اسفل الميزانية	66
9	تحليل النسب المالية للمؤسسة –نسب السيولة	67
10	تحليل نسب المالية للمؤسسة –نسب المديونية	68
11	تحليل النسب المالية للمؤسسة –نسب المردودية	69
12	تحليل النسب المالية للمؤسسة –نسب التشغيل	70

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	اجراءات الحد من مخاطر القروض المصرفية	35
2	الهيكل التنظيمي لوكالة مسيلة	49

مقدمـــــــة

مقدمة

تحتل البنوك التجارية الدرجة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي وفي المفهوم التقليدي هي مؤسسة انتمائية غير متخصصة تتولى قبول ودائع وتلتزم بدفعها عند الطلب أو بعد أجل قصير متفق عليه كما أن لها دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته وذلك من خلال تمتعه بخبرات عديدة في تنفيذ الأهداف ومكونات السياسة الاقتصادية لذا تعتبر القروض التي يقدمها من الأدوات المصرفية الفعالة للتنمية الوطنية لكن هذه القروض لا تمنحها البنوك التجارية إلا وفقا لمنهجية وإجراءات المتبعة لمنع القروض.

لكن من جهة أخرى تتعرض البنوك التجارية لمخاطر كثيرة ومتعددة عند منحها للقروض والمتمثلة في مخاطر المصرفية، فالقروض ومخاطرها وجهان لعملة واحدة فلا يكمن إيجاد قرض دون احتمال حدوث الخطر ولو كان ضئيلة هذا ما جعل لزاما على البنوك التجارية إيجاد أو وضع سياسة افتراضية في منح القروض تكون على درجة عالية من الدراسة من أجل تفادي او تقليل منها او بالأحرى إيجاد وضعية لتسييرها عند منع القرض. ومن بين الوظائف التي يقوم بها هي إدارة المخاطر الائتمانية لذا فإن القرار الائتماني المدروس بدقة هو الضمان الأكبر للمصارف لتجنب الوقوع في المخاطر الائتمانية، ولكن هناك عوامل متعددة خارجة عن إرادة المصارف وإرادة العميل كالقرارات الاقتصادية المفاجئة والتدخل الحكومي وغيرها من العوامل التي تساهم في خطر وصعوبة استردادها لذا لا يمكن لأي بنك مهما كان درجة حرصه وكفاءة جهازه الإداري والفني تجنب حقيقة أن تصبح يعفي قروضه غير عاملة، لتفادي أي خطر متوقع.

اولا: تحديد الاشكالية.

ومن خلال ما سبق تأتي الإشكالية التالية:

- ما المقصود بالبنوك التجارية ؟
- ماهية القروض البنكية وأنواعها ومخاطرها ؟
- ماهي الوسيلة التي يعتمدها البنك في إدارة مخاطر القروض ؟
- ماهي أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك وكيف يمكن تسييرها في البنوك التجارية ؟
- ماهي الإجراءات المتبعة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح الائتمان ؟

ثانيا :الفرضيات.

للإجابة على هذه التساؤلات نفترض من البداية ما يلي:

- تلعب البنوك التجارية من خلال الائتمان المصرفي دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية.
- مخاطر القروض البنكية هي المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة نشاطاته التي يقوم بها.
- يعتمد البنك في إدارة المخاطر على الضمانات التي تعير الوسيلة المثلى للتخلص من مشاكل القروض.
- الإجراءات الوقائية تقلل من خطر الائتمان ولكنها لا تغطي عليه.

ثالثا: دوافع اختيار الموضوع.

- التعريف والإحاطة بمثل هذا النوع من المواضيع.
- الميول والرغبة في البحث في هذا النوع بهدف معرفة كيفية منح القروض ومخاطرها.
- مساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بمعالجة للمواضيع المتعلقة بالقروض المصرفية ومخاطرها.
- المكانة الخاصة التي تحتلها أعمال البنوك باعتبارها الواجهة لكل اقتصاد في العالم لذا فسلامتها تعني سلامة الاقتصاد.
- لأن موضوع آلية تسيير مخاطر يحظى بأهمية بالغة في الوقت الحالي خاصة في ظل تطور وظائف البنك التجاري وإصلاح وتحديث الجهاز المصرفي.

رابعا: أهداف وأهمية البحث.

- إعطاء مفهوم واسع حول البنوك التجارية والقروض البنكية ومخاطرها وعملية سيرها داخل البنك.
- دعم درستنا في مجال تسيير القروض ومخاطرها.
- تدعيم درستنا بالطرق الكمية لتسيير مخاطر منح القروض.
- توضيح أهم المخاطر التي يوجهها البنك وأساليب منح القروض.
- التعرف على أساليب منح القروض.

- فهم واستيعاب الطريقة التي يستطيع البنك من خلالها التعامل مع أخطار القرض عند حدوثها بحيث لا تؤثر على البنك إلا بتقدير حقيقي ومعقول

خامسا: المنهج المتبع.

اتبعنا المنهج الوصفي والمنهج الحالة، حيث نستخدم المنهج الدراسة الوصفي في الجانب النظري من تعريفات وغيرها أما المنهج دراسة الحالة فنستخدمه في الدراسة التطبيقية.

سادسا : الدراسات السابقة.

-بن شيحة هناء، **أساليب ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بسكر،2013-2014 ،حيث تهدف هذه الدراسة الى مراجعة التدابير والاجراءات التي تعدها البنوك التجارية ومنها البنك الخليج الجزائر لتطوير ادارة مخاطر الائتمان لديها وفق لمتطلبات لجنة بازل حيث توصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج بان هناك اساليب لقياس المخاطر الائتمانية وكذلك مؤشرات لتقيم هته المخاطر وذلك وفقا لاتفاقية بازل.

-بوزيان الكاملة، **تسير مخاطر القروض في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر ،العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بسكر،2014-2015،حيث تهدف هذه الدراسة الى معرفة الطرق المالية وغيرا المالية تسمح بتقييم موضوعي لخطر القرض وهذا الاجراء وقائي لتفادي حدوثه وفهم واستيعاب الطريقة التي يستطيع البنك من خلالها التعامل مع اخطار القرض عن حدوثها حيث توصلت الباحثة الى نتيجة ان الافراد والمؤسسات للبنوك التجارية قصد طلب قروض مختلفة لسد الاختلافات التي قد تتعرض لها نشاطهم،

سابعا: صعوبة البحث.

- صعوبة الحصول على موافقة من قبل البنك للقيام بالدراسة التطبيقية.
- صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق من البنك.

ثامنا :هيكل البحث.

قسمنا دراستنا إلى ثلاثة (03) فصول حاولنا فيها الإلمام بكل الجوانب التي يمكن عن طريقتها إيجاد أجوبة كافية للإشكالية المطروحة وكذلك من أجل اختبار مدى صحة الفرضيات التي انطلقنا منها لفض الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث ويمكن تبرير الخطة المعتمدة التالية:

إذ تمحور:

- الفصل الأول في أساسيات حول البنوك التجارية والقروض الممنوحة
- الفصل الثاني في مخاطر القروض البنكية وإجراءات الحد منها.
- الفصل الثالث: وهو الجانب التطبيقي وخصصناه لدراسة ميدانية لدى البنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة مسيلة من أجل اسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني وأدرجنا فيه بطاقة تعريف البنك الجزائري وفي المبحث الثالث دراسة الحالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الأول

مدخل للبنوك التجارية والقروض الممنوحة

تمهيد:

تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد القومي ورغم التطورات إلا أن الطلب على القروض البنكية لازال مرتفعا وهذا من خلال طلب المؤسسات لكافة أنواع القروض ولذا تسهر هذه البنوك على وضع سياسة افتراضية تحدد منها الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنوك.

ولتحقيق ذلك تعتمد البنوك التجارية على تجميع الاموال بشكل ودائع تستعملها في سد الحاجات الزبائن، ولذلك يمكن القول ان اهم اوجه توظيفات النقود من طرف البنك التجاري تتمثل في منح الائتمان الى اولئك الذين يحتاجون اليها.

وسنتناول في هذا الفصل حول البنوك التجارية والقروض البنكية وفق لمبحثين حيث يتضمن:

- المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: فيتمثل في ماهية القروض البنكية وأنواعها والسياسة الاقراضية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية .

لقد احتلت البنوك التجارية منذ فترة طويلة اهمية بالغة في مختلف المنظومة الاقتصادية وتزداد اهميتها من وقت لأخر مع التطورات الهامة التي تطرا على اقتصاديات الدول خاصة انها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية .

لقد نشأت البنوك التجارية نتيجة الظروف والمتطلبات التي سايرتها التطورات الاقتصادية على مر السنين فمع أن الصيارفة في اروبا وايطاليا بالذات هم أول من طرق الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لديها، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك،

لقد ارتبط ظهور البنوك التجارية مع تطور نشاط الصاغة والصيارفة وارتباط ذلك الأجل للتجارة (اقل من سنة) وتطور تاريخيا ابتداء من وضع الأفراد لأموالهم لدى الصاغة مقابل عمولة ،ويتم ذلك عمليا بإصدار شهادات إيداع ثبوتي الودائع والثانية استعمال الشيكات للسحب على الودائع ونظرا لان شهادات الإيداع كانت تتنقل من فرد لأخر ،ولا تتم عودة معظم هذه الشهادات للصاغة وتفصيل أصحابها استعمال الشهادات في المبادلات التجارية فقد تجمعت مبالغ كثيرة معطلة ،وبذلك فكروا في تقديمها للغير مقابل فائدة، وبالتالي ورثت البنوك التجارية الوظيفة الثالثة وهي تقديم هذه القروض مقابل فائدة.

ونلاحظ ان المبالغ المقدمة تفوق قيمة الودائع وهذه العملية تسمى إنشاء نقود الودائع ،ولذلك تسمى البنوك المنشئة لها ببنوك الودائع وتهدف نظرية القرض التجاري إلى ضمان السيولة للبنك التجاري بإيجاد أصول مالية قابلة للبيع في الأجل القصيرة وفي متناول البنك وذلك مواكبة للطبيعة الديناميكية للاقتصاد الحديث وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي ايداع الأموال[1].

وظهرت لتجمع بين كافة الوظائف السالف ذكرها فهي تحرس ودائع العملاء وتقوم بأعمال الصرف وتمنح القروض ولكن ليس من أموالها الخاصة كما كان يفعل المربون بل من ودائع العملاء كما انها تقترض لتقرض وأضف إلى ذلك أنها قادرة على وخلق الودائع،.[2] أي تخلقها ليس من ودائع لديها ولكن

[1] زياد سليم رمضان، **البنوك التجارية** ،دار النشر والتوزيع،عمان،الاردن،1996،ص:27.

[2] عبد القادر خليل **مبادى الاقتصاد النقدي والمصرفي** الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2014،ص ص:118 113.

من لاشي او بذلك اتسعت مقدرتها على الإقراض ومنح الائتمان إلى حد بعيد ومن أهم ما تتميز بيه البنوك التجارية في الوقت الحاضر هو أن البنوك الحالية تقدم قروض تفوق قيمتها بكثير من قيمة الأموال المودعة لديهم ويطلق على هذه الخاصية خلق الودائع[1]

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية:

اطلقت كلمة بنوك في بداية الامر على البنوك التي تقوم بتمويل العمليات التجارية التي تستلزم تمويل قصير الاجل يقل عن السنة الواحدة الا ان التطورات الاقتصادي وتوسع العمليات المصرفية جعل البنوك التجارية تهتم بتقديم تمويلا لكافة الانشطة سواء كانت صناعية او تجارية او خدمية او الهيئات الخاصة او الحكومية وكلمة بنك هي انجليزية وليست عربية وهي مشتقة من الكلمة الايطالية والتي تشير الى منضدة خشبية كان يجلس اليها الصرافون في مدن شمال ايطاليا في اواخر القرون الوسطى لشراء وبيع العملات واستبدالها[2].

كما يمكن تعريف البنوك التجارية بانها البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب او لأجل محدودة وتمارس عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته وذلك سعيا وراء تحقيق اهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

وتعرف البنوك التجارية آنها البنوك التي تقوم بأعمال الصرافة والخدامات المصرفية وقبول الودائع ومنح الائتمان والقروض لمن يطلبها مقابل تقديم الضمانات اللازمة ودفع الفوائد المحددة المستحقة على القرض.[3] .

---

[1] سوزي عدلي ناشر **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، الطبعة الاولى ،منشورات الحلبي الحقوقية بيروت،2005،ص ص:207 208

[2] هيل عجمي جميل الجنابي رمزي ياسين سيغ ارسلان ،النقود والمصارف والنظرية النقدية ،الطبعة الاولى ،دار وائل لنشر والتوزيع،عمان،2009،ص:106.

[3] احمد محمد المصري، البنوك التجارية والاسلامية ،مؤسسة شباب ،دار النشر والتوزيع ،الاسكندرية ،1996،ص: 196

ويعرف اخرون البنوك التجارية بانها مؤسسات مالية وسيطيه تقوم بتجميع مدخرات الافراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في اقراض الافراد والمشروعات ذات العجز[1].

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية ووظائفها.

اولا: انواع البنوك التجارية.

1-**البنوك التجارية:** البنك التجاري هو البنك عام النشاط وغير متخصص حيث يتلقى الايداعات ويمنح القروض لكافة الافراد والمؤسسات مختلفة الانشطة الاقتصادية والتجارية ويقوم نشاط البنك في الاساس على التمويل قصير الاجل.

وتشهد البنوك التجارية مرونة كبيرة في هذا المجال اذ لم تعد وظائفها تقف عند الوظائف النقدية او التمويل التقليدية بل تقوم بعديد من الانشطة التي تقدر عليها عائد كبير وتتمثل في:

ا- **البنوك التجارية ذات الفرع:** تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد او اكثر من مكان وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي للبنك حيث تقوم الفروع بكافة الاعمال ومتوسط الاجل كما تتعامل في مجالات الصرف الاجنبي وغيرها من العمليات المصرفية.

ب- **البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة:** تتم الخدامات المصرفية مثل هذه البنوك من خلال بنك موجود في مكان واحد ويعتبر هذا النوع شائعا في الولايات المتحدة الامريكية بسبب العرف والقانون والقدر على مقابلة حاجات العملاء.

تطورت البنوك بدورها فظهرت البنوك التجارية ثم المخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال ثم ظهر البنك المركزي.

2- **البنوك الاستثمارية:** وهي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الاموال من المساهمين او من خلال طرح السندات في السوق المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بمنحهم التمويل طويل الاجل في العادة.

[1] حسين محمد سمحان واسماعيل يونس يامين ،اقتصاديات النقود والمصارف،ط1،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2011،ص89.

3-**بنوك التجار**: وهي البنوك التي تقدم خدمات عديدة مثل قبول الكمبيالات او اصدار الاوراق المالية وإدارة محافظ الاوراق المالية ،وتقديم الاستشارات للمشروعات والمصارف المختلفة في المجال النقدي والاقتصادي في الاندماج.

4- **البنوك المخصصة:** وهي البنوك المخصصة في منح الائتمان لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية والزراعية والصناعية.[1]

5- **البنوك الشاملة:** وهي البنوك التي لم تعد تقيد نتعامل مع نشاط معين او في منطقة او اقليم معين واصبحت تحصل تصل على الاموال من مصادر متعددة وتوجهها الى مختلفة الانشطة، واهم ما يميز هذا البنوك شمولية الاعمال وتنوعها والمرونة الكبيرة في تقديم الخدمات المصرفية والجديد والابتكار.

6- **البنوك الاسلامية:** هي تلك البنوك التي تمارس العمليات المصرفية في حدود احكام الشريفة الاسلامية هذا وستحدث بإذن الله على البنوك والتفضيل في موقع لاحق.

7- **البنوك الالكترونية:** وهي بنوك تعمل بالكامل من خلال الانترنت حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها خلال الوسائل الالكترونية وليس اللقاء المباشر وتعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية.

8- **البنوك المركزية:** سبق وبينا ان تطور البنوك التجارية ادى الى القاء العاتق على كاهل الدولة لحماية اموال المودعين فيها بشكل خاص وحماية الاقتصاد بشكل عام وهذا بدوره دفع الحكومات الى انشاء بنوك لها للقيام بهذه المهمة سميت بالبنوك المركزية او بنوك الدولة. [2]

ثانيا- وظائف البنك التجاري:

وتتمثل في :

اولا: الوظائف التقليدية للبنك التجاري.

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف اساسية بالإضافة الى خدمات اخرى ،تعتبر ثانوية نذكرها فيما يلي:

-1-حسين محمد سمحان واسماعيل يونس ياسين ،نفس المرجع السابق،ص:89.

2جمال لعمارة، **المصارف الاسلامية** ،دار النبا،الجزائر،1996،ص:23.

1-قبول الودائع: تتجسد هذه الوظيفة في الطرق والاساليب التي تقترض بها المصارف التجارية اموال المدخرين وتقبل الودائع على اختلاف انواعها ،الودائع الجارية الادخارية اذا تشكل هذه الودائع جزء الكبير من موارد البنك التجاري ويمكن سحبها بواسطة شيكات ، حيث تمثل الوديعة التزام على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق غي الوديعة وتقبل البنوك التجارية الودائع بجميع انواعها من الافراد والمؤسسات والهيئات وتنقسم الى عدة انواع:

أ- الودائع الجارية: وهي ودائع تحت الطلب يستطيع المودع ان يسحب في اي وقت يشاء ويحتفظ بها العملاء في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم

ب-ودائع لأجل: وهي ودائع لا يجوز سحبها الا بعد مدة يتفق عليها المودع مع المصرف سلفا.

ج- ودائع التوفير: وتحصل هي الاخرى على فائدة وتحسب معظم البنوك الفائدة على الاشهر الكاملة التي تقضيها الوديعة في حساب التوفير[1].

2-منح القروض والسلفيات: وهي من اهم الوظائف التي يمارسها البنك التجاري منذ ظهورها، وتعني هذه الوظيفة تقديم البنك التجاري مبالغ نقدية سواء ورقية او كتابية الى الافراد ورجال الاعمال والمشروعات على اختلاف انواعها واجالها وذلك لتمكينهم من مباشرة اعمالهم وتوجيه نشاطهم على ان يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الآجال المتفق عليها ويحصل على فوائد ونظير ذلك.

3- خلق النقود: ان البنوك حاليا تقوم بعملية منح القروض من الودائع ليس لها وجود فعلي اي انها تقوم بخلق هذه الودائع حيث تعتبر اهم الوظائف التي تواديها المصارف التجارية لمالها من تأثير على الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من زيادة في كمية النقود المتداولة في المجتمع الاقتصادي، وتتجسد بعملية خلق الودائع هو ان تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض لعملاتها وتزيد قيمتها في كثير عن قيمة الودائع الاولية لان المبالغ المودعة لديها من الاصل اي انها تخلق هذه الودائع او القروض خلق فنزيد من العرض الكلي للنقود.

وتتركز هذه الوظيفة على عاملين:

- توافر الثقة مقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها باي وقت.

[1] محمود حسين الوادي واخرون ،النقود والمصارف ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،2010،ص:100.

- اما العامل الثاني فيشمل في ان التسليم بصحة قانون الاعداد الكبيرة تجعلها تتوقع وجود تتدفق مستمر من ايداعات بعض العملاء يساوي على الاقل مسحوبات البعض الاخر من الودائع ،وتقوم البنوك التجارية الى جانب وظائفها الرئيسية المشار اليها مجموعة من الوظائف الاخرى والخدمات التي تعتبر ثانوية تتمثل اهمها فيما يلي:

تحصيل مستحقات عملائها من مختلف مصادرها ودفع ديونهم لمستحقيها سواء كان ذلك داخل الدولة او خارجها.

- اصدار الاوراق المالية في شكل اسهم او سندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الاوراق في سوق المال.
- التعامل في العملات الاجنبية بيعا وشراء.
- تأجير الخزائن للعملاء ليحفظوا فيها بمنقولاتهم.
- إصدار خطابات ضمان.
- القيام بوظيفة امناء الاستثمار لحساب العملاء ويحتاج لديهم الوقت والخبرة.

ثانيا: الوظائف الحديثة.

نتيجة لمراحل تطورات النشاطات الاقتصادية والتحول الجذري من مرحلة القيام بعمليات الإقراض والايداع على مستوى الدولة الى الدخول الى عالم الاستثمار و امتلاكها للعديد من المشروعات الصناعية والخدمة التجارية هذا مادى بظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى البنوك التجارية ونذكر منها:

1- الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات تبعا لارتفاع وانخفاض أسعارها ويسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار الغير مباشر.

2- تمويل التجارة الخارجية إذا تقوم البنوك بدور الوسيط في المعاملات الخارجية وهي عبارة عن بنوك اجنبية تتعامل معها بصفة منظمة كما تقوم البنوك أيضا بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وفقا للقانون.[1]

[1] صالح الامين الارباح، **اقتصاديات النقود والمصارف** ،مطبعة الدار الجماهيرية، لبيا، 1991 ص:37

3- تحليل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها.

4- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.

5- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء.

6- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

7- إصدار الشيكات السياحية.

8- خلق النقد من خلال نشاطها الائتماني: حيث تقوم البنوك التجارية يتأثر على كمية المعروض النقدي من خلال عملياتها الائتمانية[1]

9- خدمات بطاقة الصرف الآلي

10- تقديم بعض الخدمات الأخرى كتأجير خزائن شخصية للعملاء وتسوية الحسابات بينهم وقبول مدخراتهم والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات لخدمة العملاء وغيرها من الخدمات الكثيرة التي أدخلت البنوك في مرحلة البنوك الشاملة[2].

11- تقديم كفالات وخطابات الضمان للعملاء.

12- خدمات البطاقات الائتمانية.

المطلب الرابع: مصادر تمويل البنوك التجارية.

تنقسم مصادر التمويل للبنك التجاري الى مصدرين أساسيين هما :

أ- المصادر الداخلية :

1. رأس المال المدفوع:

وتتمثل فيه الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه أو أي إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع أموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق ثقة في نفوس المتعاملين مع الصرف ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله .

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ ،الدار الجامعية لنشر والتوزيع الإسكندرية،2003،ص:346.
[2] محمود حسين الوادي ،مرجع السابق، ص:107.

- تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزاء من حقوق المساهمين ويري البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال الأزمة للاستثمار داخليا وتنقسم إلى:
- الاحتياطيات: تقتطع الاحتياطيات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت تكوين الاحتياطي وتفاديا لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات لأنواع مختلفة من الاحتياطات فهناك الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني ،الاحتياطي الطوارئ وغيرها من الأسماء المختلفة التي نطلق على جزء من الأرباح يراد حجزه وإعادة استثماره في المشروع وبصفة عامة يكون المصرف أي احتياطي فيه عن طريق اقتطاع مبلغ من أرباحه السنوية وهو لذلك ملك للمساهمين والاحتياطات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية وإنما من طبيعة رأس المال نفسها بمعنى انه كلما زادت الاحتياطات زاد ضمان المودعين في المصارف لأسباب التي تم إيرادها بحث رأس المال كما انه يجب عدم المغالاة في تكوينه وإلا أصبح العائد على المجموع الأموال الممثلة لحقوق المساهمين غير مجز لهم لاستثمار أموالهم[1].
- الاحتياطي القانوني: وهو احتياطي يطلبه القانون وينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال.
- الاحتياطي الخاص: وهو احتياطي بكونه المصرف من تلقاء نفسه من غير ان يفرضه عليه القانون.

فعندما يستقر المصرف في أعماله ويبدأ في الحصول على الأرباح فان القانون ينص على المصرف أن يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها في كل سنة حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطي معادلة للقيمة الاسمية لأسهم المصرف العادية المتداولة ويسمى هذا الاحتياطي القانوني أو الاحتياطي الإجباري.

- المخصصات: تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول وتحمل الارباح عادة بقيمة هذه المخصصات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها،،مرجع سابق،ص:347

- الارباح غير الموزعة: آن الاحتياطيات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح الا ان المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطيات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل ارباح اسهم وقد توزع الادارة جزءا منها تستبقي جزءا منها على شكل ارباح غير موزعة مدورة الا انها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها المصرف متى شاء
- سندات الدين الطويل الاجل: هي من المصادر الخارجية ويصدرها المصرف وبيعها للجمهور وللمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن امواله الخاصة شريطة ان يكون لشراء الودائع حق الاولوية على سداده هذه السندات عند تصفية اعمال المصرف.

ب-المصادر الخارجية.

-الودائع: وتمثل مبالغ نقدية مفيدة في دفاتر البنوك التجارية مستحقة للمودعين بالعملات المحلية او بالعملات الاجنبية ،وتتخذ هذه الودائع اكثر من شكل طبقا للاتفاق المنظم لعلاقة بين صاحب الوديعة والبنك ،وتنقسم الى:

- الودائع تحت الطلب: وتمثل الاموال التي يودعها الافراد والهيئات بالمصارف التجارية ،بحيث يمكن سحبها في وقت بموجب اوامر يصدرها المودع الى المصرف ليتم الدفع بموجبها له او لشخص اخر يعينه المودع في الامر الصادر منه للمصرف.
- الودائع لأجل: وتودع لدى البنك التجاري على ان يسحب منها الا بعد انقضاء هذا الشكل من الودائع الجارية.
- الودائع بأخطار: ويقصد بها الاموال التي يودعها الافراد والهيئات بالمصارف على ان لا يتم السحب منها الا بعد اخطار المصرف بفترة تحدد عن الايداع وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها اقل او مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل، وتلجا الهيئات والافراد الى هذا النوع من الايداع عندما يتجمع لديها رصيد نقدي في فترات دورية ولمدة قصيرة انتظارا لفرص الاستثمار.
- الودائع التوفير:

- فهي تمثل مدخرات يودعها اصحابها لحين حاجته اليها بدلا تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية، باعتبار السيولة حيث يمكن سحب منها في اي وقت.
- بالإضافة الى المصدر السابق الذكر للمورد فقد تحصل البنوك التجارية على وسائل التمويل نتيجة اعادة حسن السندات التجارية التي قامت بها البنوك التجارية بحسمها سابقا لدى البنك المركزي ، حيث حسمت البنوك التجارية بإعادة تجهيز قروض التمويل مختفة التي البنوك التجارية بمنحها لزبائنها .

وهناك انواع اخرى من المصادر هي :

الاقتراض من المصادر الى البنك المركزي : غالبا ما تلجا المصارف الى الاقتراض بعضها من بعض او من البنك المركزي عند حاجتها لتمويل عملياتها المصرفية التي تقتصر مواردها الذاتية عن تمويل مثل هذه العمليات وهذا الاقتراض يمثل التزاما على المصارف تجاه بقية المصارف الذي اقترض منها سواء كان محليا او اجنبية في الداخل او الخارج.

- اتفاقيات اعادة الشراء : يتم عادة بين البنك التجاري والبنوك التجارية الاخرى او التجار الاوراق المالية ، وهي تعني بيع الاصل المالي باتفاق اعادة شراءه في تاريخ لاحق محدد بسعر يتفق عليه مقدما وقد يكون الاتفاق لمدة يوم او عدة شهور اي ان معظمها اتفاقيات قصيرة الاجل ، ودرجة المخاطرة في هذه الاتفاقيات تعتبر محدودة لا نها عادة مغطاة بأوراق مالية حكومية الاقتراض من سوق الدولار الاوروبي : يمكن للبنك التجاري ان يحصل على متطلباته من الاموال من البنوك التجارية التي تتعامل بالدولار والتي في الدول الأوروبية وتقبل هذه البنوك الودائع بالدولار الامريكي الاقتراض من سوق المال : ويعتبر الاقراض من سوق المال من انواع الاقتراض الطويل الاجل التي تتمثل اما الاقراض المباشر بين بنك واي مؤسسة مالية اخرى او من خلال اصدار البنك سندات طويلة الاجل وفي تلك الحالتين يدفع فائدة على هذه الاموال حسب اجال استحقاقها وميزت هذا النوع من الاقتراض ايضا انه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني مثل الودائع.[1]

[1] محمد مصطفى السنهوي ،**ادارة البنوك التجارية** دار الفكر الجامعي الاسكندرية،2013،ص ص:205-208 .

المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية.

تعد القروض المصرفية الاستخدام الرئيسي لودائع المصارف التجارية وعمليات الاقراض وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف التجارية وفي نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها ولذلك هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواع المختلفة.

المطلب الاول: مفهوم القروض البنكية.

تعرف القروض البنكية او الاقراض :هي عملية يضع من خلالها المقرض مبلغ مالي تحت تصرف المقترض بموجب عقد يتضمن كل من المدة ،معدل، الفائدة، الضمانات، طريقة التسديد.

تعرف ايضا: هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء، و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد المؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة .[1]

المطلب الثاني: اصناف القروض واجراءات منحها.

اولا: اصناف القروض.

تختلف القروض على آجالها، وتبعا للمقترضين والأغراض التي تستخدم فيها، والضمانات المقدمة وبالتالي تبويب القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه وبمعرفة الأسباب التي أدت إلى تقدمه أو تأخره ، وفيما يلي تناول أنواع القروض المصرفية من خلال تلك المعايير للتبويب.

1. **تبويب القروض بحسب آجالها:** وتقسيم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:

1-1- **قروض قصيرة الأجل:** ومدتها عادة لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشأة.

1-2- **قروض متوسطة الأجل:** ويمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالي للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة، أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج.

1-3- **قروض طويل الأجل:** وتزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الاسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع، ويمكن أيضا تقسيم القروض حسب آجالها إلى:

أ. **قروض مستحقة الطلب:** أي يحق للبنك طلب سدادها أي وقت يشاء للمقترضين الحق في أدائها عندما يريدون.

ب. **قروض ممنوحة الأجل:** وتقسم إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها**، مرجع سبق ذكره، ص :103.

2. تبويب القروض حسب الأغراض: وتقسم القروض حسب هذا المعيار إلى:

1.2. قروض استهلاكية: وتستخدم للحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل للمقترض في المستقبل، أو تصفية لبعض ممتلكاته وتقدم ضمانات لها.

2.2. القروض الانتاجية: وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروعات كما تستخدم في تدعيم الطاقات الانتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات الصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية.

3.2. القروض التجارية: وهي تلك القروض الممنوحة لأجال قصيرة إلى المزارعين المنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية وطابعهما موسمي، وتختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من القروض فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة والحصاد ومنها ما يفضل أنشطة أخرى.[1]

4.2. القروض الاستثمارية: تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة وتمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض لتمويل الدورة الاستثمارية عند الطلب أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية.

3. تبويب القروض بحسب الضمان

1.3. قروض مضمونة: وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية، أو شخصية وبالتالي تنقسم إلي:

1.1.3 قروض بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

2.1.3 قروض بضمان عيني: وقد تكون قروض بضمان بضائع، تودع لدى البنك كتأمين للقرض أو قروض بضمان الأوراق المالية، ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،نفس المرجع سبق ذكره ص:115

2.3. **قروض غير مضمونة:** ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع إذا لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

4. **القروض بحسب المقترضين:** تنقسم القروض وفق هذا المعيار إلى:

1. قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى.
2. قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام.
3. قروض المستهلكين وقروض للمنجين وأصحاب الأعمال.
4. قروض للعملاء وقروض لآخرين[1].

ثانيا: إجراءات منح القروض

ويتضح من الشكل أنه في إطار السياسات الافتراضية والأهداف والأولويات تتم الخطوات التالية:

1. **البحث عن القرض وجذب العملاء:** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض.
2. **تقديم طلبات الاقتراض:** وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.
3. **الفرز والتصور المبدئي:** وتبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتنقية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.
4. **التقييم السابق:** وتتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطلق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.
5. **التفاوض:** وقد تمت الإشارة إليه سابقا فالبدائل هي محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس "أنا أكسب وأنت تكسب" وليس على أساس "أنا أكسب وأنت تخسر".
6. **اتخاذ القرار والتعاقد:** بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.

[1] نفس المرجع، ص ص: 115، 118.

7. **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم تنفيذ الالتزام التحويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية[1].
8. **استرداد الأموال:** عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض.
9. **التقييم اللاحق:** والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعة قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتلافيها مستقبلا.
10. **بنك المعلومات:** ومن الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي رسم فيها السياسات ووضع الأهداف والأولويات.

المطلب الثالث: سياسة الإقراض والعوامل المؤثر فيها.

اولا: سياسة الاقراض.

سياسة الإقراض هي مخطط الاستراتيجية للبنك وتعتبر امتداد للخطة العامة للبنك وتتضمن هذه الخطة اليت هي السياسة الافتراضية مختلف التوقعات والإحصائيات الخاصة بالقرض.[2]

سياسة الاقراض عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من الأسس والمعايير والشروط الإرشادية تزودها إدارة منح الائتمان[3].

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها.[4]

ثانيا :العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض.

- **رأسمال البنك:** تتأثر سياسة الإقراض برأس المال لسببين مهمين هما:

– ان يستخدم رأس المال واحتياطاته كحاجز لمنع تسرب خسائر القروض إلى الودائع، وعليه فكلما زاد رأس المال والاحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل المخاطر.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،نفس المرجع ص ص:133-136

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ص :237.

[3] حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، **المؤسسات المالية والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص :141.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، نفس، مرجع ، ص :118.

- الدور النفسي لرأس المال لدى كل المودعين والمقترضين، حيث أن اعتقادهم بوجود رأس المال لدى البنك يحفزهم على مواجهة المصاعب الاقتصادية.[1]

- **الظروف والأوضاع الاقتصادية:** يؤثر الطلب على معظم أنواع القروض وبشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي مع الأخذ في عين الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل الدورة الاقتصادية وتنتهي بعد موسم الإقراض بشهر أو شهرين، كما تؤثر حالات الرواج والكساد وبشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الايداع والإقراض على السواء.[2]
- **حاجات المنطقة التي يخدمها البنك:** إن الدولة تجيز للبنك العمل على أساس ما يؤديه من خدمات مصرفية للمنطقة التي يعمل بها، فهو مسؤول عن تلبية طلبات الإقراض المستوفية للشروط، ويساهم في تنمية المنطقة بتقديم القروض لتطوير وتوسيع منظمات الأعمال القائمة، كي يزيد من إبداعها في المستقبل.
- **سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية:** في فترات السياسة النقدية، تحاول البنوك التجارية زيادة قروضها عن طريق تحقيق شروط الإقراض، أما البنك المركزي فهو ينتج مجموعة أساليب الرقابة الكمية والنوعية المؤثرة على حجم ونوعية الائتمان مثل التحكم النسبي في الاحتياطي والسيولة القانونية وتحديد سعر الفائدة وسعر الخصم، إضافة إلى وضع حدود قصوى لأنواع مختلفة من القروض.
- **حجم الودائع، نوعيتها وطبيعتها:** كلما ازداد حجم الودائع كلما زاد البنك في توظيفها في الاقراض والاستثمار وكلما كانت الودائع مملوكة لعملاء مختلفون كلما زادت قدرة البنك في منح ائتمان طويل الأجل.

وكل هذا يزيد من مرونة البنك في توظيف الودائع، وانتشار نشاطه في المناطق جغرافية متعددة وعادة ما يقابل البنك القروض طويلة الأجل بودائع طويلة الأجل ونفس الشيء بالنسبة للأجل القصير.

[1] سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الطبعة الاولى، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص: 391..

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، مصر ، 2000، ص: 391.

- **متطلبات الربحية:** هو هدف رئيسي للبنك وعامل مهم لرسم سياسة الإقراض، فعلى البنوك والتي هي بحاجة على أرباح أكثر من غيرها، أن تنتهج سياسة افتراضية متساهلة، رغم ما يتحمله البنك لقاء ذلك من مخاطر إضافية.
- **تكلفة المورد:** إن حجم الإقراض الممنوح دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة، حيث كلما كانت مرونة الإدارة أكبر في توظيف المورد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة، فالودائع التجارية مكلفة للبنك من حيث استخدام الحسابات الالكترونية ومرتبات الموظفين أما الودائع لأجل تعتبر الودائع المدفوعة في العنصر الأساسي في التكلفة.
- **قدرة موظفي البنك والمسؤولين عن عملية الاقراض:** كلما نمت خبرات ومهرات الموظفين وازداد تخصصهم في تحليل وضعية العملاء ومنح القروض، كلما استطاعوا اختيار عملاء أفضل وتواصلوا إلا تقدير أدق للمركز الائتماني، وتمكنوا من مراقبة الاقتراض .
- **تنافس البنوك بينها وبين المؤسسات المالية الأخرى:** كلما قلت المنافسة بين البنوك قل تزاحمها للحصول على العملاء ومالت نحو التشدد في قروضها ويسري هاا الوضع على المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى[1].

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 392-396.

خلاصة:

تلعب البنوك دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهدافها وتساهم بشكل جوهري في تصعيد وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وذلك من خلال القروض التي تمنحها والتي تعتبر أداة الاستغلال في العمليات الانتاجية والتوزيعية والتي تلعب دورا في تحقيق التنمية الاقتصادية كما أن السياسة الاقتراضية التي تتبعها يفتح لنا عرض البنك على ودائع الأخرين وتكريس الوقت والامكانيات المادية والبشرية للمحافظة على هذه الودائع وأن البنوك تسعى إل تحقيق مجموعة من الأهداف لكن من جهة أخرى تتعرض البنوك لمخاطر كثيرة ومتعددة عند منحها للقروض والمتمثلة في مخاطر القروض، فالقروض ومخاطرها وجهان لعملة واحدة.

الفصل الثاني

مخاطر القروض البنكية وآلية تسييرها

تمهيد:

تتعرض البنوك التجارية أثناء نشاطها إلى مجموعة من المخاطر التي تحدث نتيجة لعدم التأكد .

وتتمثل أهم هذه المخاطر في مخاطر القروض البنكية (الائتمان) باستخدام التكنولوجيا الحديثة يقتضي على البنك قياس هذه المخاطر واتباع سياسات صحيحة لمواجهتها عند نشوئها.

وقد تناولنا في هذا الفصل نظرة عن مفهوم المخاطر والأنواع المختلفة التي قد يتعرض لها البنك وطرق قياسها كما تناولنا الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء هذه المخاطر وكيف يمكن الحد منها وذلك عن طريق متابعة القرض وأدوات الحد من هذه المخاطر مع ابراز أهم الالية التي يمكن، إدارة المخاطر، وبعض المقترحات التي يمكن أن تساعد في تقليل من هذه المخاطر.

المبحث الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية وانواعها والاجراءات الحد منها.

تنشا المخاطر بسبب لجوء البنك الي تقديم القروض او الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية على استرجاع حقوقه المتمثلة في اصل القرض وفوائده وبالتالي فالمخاطر تتمثل في الخسائر التي يمكن ان يتحملها البنك .

المطلب الاول: مفهوم المخاطر البنكية وانواعها.

اولا: تعريف المخاطر البنكية.

إن المخاطر في البنوك تعني وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، وإن جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك بصعب التنبؤ بها بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا في البنك هامش نسبي للسيطرة عليها وكلما كان مستوى التأكد كلما انخفضت مستويات المخاطر ولغرض تحديد طبيعة المخاطر في البنوك لا بد من معرفة طبيعة الأعمال المصرفية والبيئة الاقتصادية والتنظيمية التي يمارس البنك فيها أعماله وطبيعة المعايير والرقابة المصرفية وظروف السوق والقطاعات الرئيسية التي يتكون منها وتحديد طبيعة المخاطر التي ترتبط بالأنشطة المصرفية [1].

كما يمكن تعريفها: بأنها عدم امكانية التقدير المطلق لتلقي الأرباح المرجوة والمتوقعة من عملية توطين الأموال وإضافة إلى أنها الفرق بين ما ستكون عليه القيمة الفعلية للمتغير عندما تتفق الأهداف المستقبلية والقيمة المحتملة المستمرة كما حسب من قبل. كما أن مخاطر القروض تتمثل في العجز الكلي أو الجزئي عند التسديد من قبل العميل في الوقت المتفق عليه[2].

مخاطر القروض: في درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الافتراضية عن العائد التعاقدي نتيجة لضعف إدارة البنك أو لعدم قدرة العميل على السداد أو التأخر في السداد وإما لأسباب كالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [3].

---

[1] دريد كامل آل شيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الاولى دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص 231.

[2] نشر توعوية تصدرها، معهد الدراسات المصرفية ،**المخاطر المصرفية**،،مجلة الاضاءات،،دولة الكويت،ابريل2019،السلسلة1،العدد4.

[3] محمد محمود عبد ربه **دراسات في محاسبة التكاليف** ، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 1، 2000، ص ص: 49-50.

مخاطر البنكية: احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو معين [1].

ثانيا :أنواع المخاطر

هناك عدة أنواع من المخاطر تواجه المصارف وأهمها:

1. **مخاطر الائتمانية:** تنشأ عن عدم التزام العميل بشروط التعاقد مع المصرف.
2. **مخاطر السيولة:** تنشأ عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.
3. **مخاطر سعر الصرف:** تنشأ عن تحركات وتقلبات أسعار الصرف.
4. **مخاطر التشغيل:** تنشأ عن نتيجة أخطاء البشرية والفنية أو الحوادث.
5. **مخاطر أسعار الفائدة:** تنشأ عن تقلبات في سعر الصرف.
6. **مخاطر الاستراتيجية:** تنشأ عن المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات المصرف وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات.
7. **مخاطر التسوية:** الخطر الناشئ ضمن عمليات الصرف، لا سيما خلال الفترة التي تفصل ما بين اللحظة التي لا يمكن فيها الإلغاء من طرف واحد.
8. **مخاطر قانونية:** خطر وقوع أي نزاع مع طرف مقابل ناجم عن أي غموض، نقص أو عجز أيا كانت طبيعته قد يتسبب للمصرف بموجب عملياتها.
9. **مخاطر السوق:** ويقصد بها احتمال وقوع بعض الأحداث الهامة محليا أو عالميا.
10. **مخاطر تجميد الأموال:** ينشأ هذا عن النوع من القروض يعتبر استخداما لأحد موارد البنك والذي تكلفة تسديد فوائد لأصحابها فإنه في هذه الحالة يقع في وضعية تجميد أمواله.
11. **مخاطر السمعة:** احتمالية انخفاض إيرادات المصرف أو قاعدة عملائه نتيجة تفيد البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لآخر.
12. **خطر السحب على المكشوف:** هو عملية سحب العميل لأموال المصرف دون توفير رصيد في حسابه وهذا نظرا لثقة المصرف الكبيرة في عملية مع عدم المراعاة لمدى ارتباطه بمسائل الانتاجية [2].

---

[1] رقية شرون، **إدارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها** جامعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص :2.

[2] حاتم كريم بحلواي، **قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية** ،من خلال تطبيق طريقة القروض التنقيطية، مجلة الباحث كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 25، 2017، ص: 15.

المطلب الثاني :أسباب مخاطر القروض البنكية ومؤشرات قياسها ومتابعتها.

اولا: اسباب مخاطر القروض البنكية.

تتلخص أسباب مخاطر القروض البنكية فيما يلي:

أولا: أسباب مخاطر القروض البنكية التي ترجع إلى البنك

تتمثل فيما يلي: [1]

1. **غموض الخطر الائتماني وعدم توقعه:** فغموض الخطر الائتماني وعدم وضوحه للبنك أوعدم توقعه، يعد خطرا ائتمانيا في حد ذاته.
2. **الاهمال والتعاون في إعداد الدراسات الائتمانية:** ويتخذ ذلك أشكالا أهمها:

أ- القصور في دراسة امكانيات البنك الائتمانية وعدم التقيد بالنظم الخاصة بالمنظمة لذلك.

ب-عدم التعمق والتدقيق في دراسات جدوى المشروعات.

ت-عدم الدقة في دراسة القوائم المالية المقدمة من العملاء.

ث-عدم الاهتمام بدراسة القرض من طلب الائتمان.

ج- التهاون في التحقق من صحة المستندات المقدمة من العميل.

3. **قلة الخبرة لدى بعض رجال الاستعلام الائتماني في البنوك:** فالكثير من البنوك التي تعرضت لمخاطر ائتمانية اعتمدت على موظفين في الاستعلامات والتحري ليس لديهم الخبرة الكافية الأمر الذي يعرض أموال البنك لمخاطر الائتمان.
4. **تواطؤ بعض العاملين في البنوك مع طالبي الائتمان:** قد يتم ذلك بالتواطؤ بصورة مباشرة كالتغاضي عن المركز المالي المضطرب لطالب الائتمان، أو بصورة غير مباشرة كعدم المصداقية بشأن استعانة بنك آخر بتقديم بعض الاستفسارات عن أحد العملاء الذي تقدم بطلب ائتمان.

[1] رشاد نعمان شايع العامري، **الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013، ص ص: 561-565.

5. **عدم آخذ الضمانات اللازمة أو عدم كفايتها كغطاء للائتمان:** إذ تعتبر الضمانات الكافية التي تؤخذ من طالب الائتمان هي ضابط هام ضد نزوة عدم السداد أو الهروب، والتهاون في ذلك يعد من أهم أسباب المخاطر الائتمانية.
6. **عدم سلامة القرار الائتماني:** يعتبر القرار الائتماني الفيصل في منح الائتمان من عدم وله تأثيره الكبير على مخاطر الائتمان سلبا أو إيجابا حسب قربه أو بعده من مواصفات القرار الائتماني الرشيد، وعدم مراعاة الدراسات الائتمانية والسياسات الائتمانية للقرار الائتماني يعني الوقوع في مخاطر ائتمانية قد يصعب تجاوزها أو مواجهتها.

ثانيا: الأسباب المتعلقة بالعميل طالب الائتمان

وتتمثل فيما يلي:

1. **السمعة الائتمانية لطالب الائتمان:** تعني في مجال الائتمان معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه بشروط الاتفاق وذلك ما يؤدي إلى مخاطر عدم السداد وأهم المعلومات المتعلقة بسمعة العميل ما يلي: [1]

- معلومات عن قدرته على الدفع، طبيعة تعامله مع الصرف سابقا، مدى انتظام العميل على سداد القروض التي سبق وأن حصل عليها؛
- معلومات عن أخلاقيات المقترض ومكانته وسمعته الاجتماعية؛
- خبرته في مجال اختصاصه الذي يقوم به ومدى كفاءته في العمل الإداري؛
- معلومات شخصية تتمثل في الاستقرار العائلي، العمر، الثقافة التي يمتلكها العميل.

وتعتبر شخصية وسمعة العميل الأساسي والأول في القرار الائتماني وكلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة جيدة في الأوساط المالية وملتزما بكافة تعهداته كان قادر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب [2].

[1] زكريا الدوري، يسرى السمرا ئي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 89.

[2] رحيم حسن سليم حمود، مداخلة بعنوان استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الملتقى الوطني الأول حول: **الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية**، المركز الجامعي برج بوعريريج، 23-24، نوفمبر 2008، ص: 5.

1. **عدم أهلية المقترض وتجاوزه صلاحياته في طلب الائتمان:** من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد على القرض يتمتع بالأهلية التعاقدية وله الحق في تمثيل المنشأة المقترضة وأنه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته، كما يجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المنشأة المقترضة حتى يتم الاطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها.
2. **ضعف أو اضطراب المركز المالي لطلب الائتمان وعدم كفاءة مقدرته الانتاجية:** إذ يعاون المركز المالي في الوصول إلى دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة [1].

وإذا كان المركز المالي لطالب الائتمان مضطربا أو ظهرت عليه إشارات الضعف وكانت كفاءته الانتاجية منعدمة أو ضعيفة فإن هذا يعني أن البنك يستعرض لمخاطر ائتمانية لا محلا إذا أقدم على منحه الائتمان المطلوب.

ثالثا: الأسباب المتعلقة

للمخاطر الائتمانية أسباب أخرى لا علاقة لطرفي الخدمة الائتمانية بها بل أنتجتها ظروف عامة، أو برزت لأسباب فنية وتقنية.

1. **الأسباب المتعلقة بالظروف العامة:** وتتمثل في الأسباب التي تؤدي إلى عدم قدرة المقترض عن التسديد والناجمة عن عوامل خارجية والتي تتمثل في الوضعية السياسية والأمنية، والوضعية الاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه إضافة إلى العوامل الطبيعية.
2. **الأسباب المتعلقة بالجوانب الفنية والتقنية:** تتمثل في :

أ- **التزوير والتزييف:** وبالأخص تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة واستخدامها وكذلك تزييف العملات والتعامل بها ويعد ذلك من أبرز أسباب خسائر معظم البنوك التي تعرضت لذلك.

ب-الأسباب الناشئة عن استخدام أجهزة الصرف الآلي وكذا الناتجة عن الجرائم الالكترونية: فاختراق وتطوير أجهزة الصراف الآلي لإجراء عمليات محددة ومحاولات سرقة شفرات البطاقة الممغنطة أو تعطل تلك الأجهزة من شأنه أن يحدث اضطرابا كبيرا بالذات في عمليات الإيداع والسحب.

[1] رشاد نعمان شايع العامري، نفس المرجع، ص: 566.

ثانيا: قياس المخاطر البنكية ومتابعتها.

1-قياس المخاطر البنكية

تختلف ربحية البنك باختلاف المخاطر التي يتعرض لها في مختلف عملياته التي يقود بها وهذا يستوجب على البنك قياس المخاطر التي يتعرض لها لأن كل أعمال البنوك تتحمل نسب مختلفة من المخاطر التي يقوم البنك بالتقليل منها ما أمكن بعد تحديد نسب المخاطر بالاستعانة بالعديد من المؤشرات لدى قياسها حيث يمكن قياسها بالقوانين التالية[1]:

أولا: مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة

يمكن حسابها بالقوانين التالية:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الاستمارات المالية قصيرة الأجل غير المضمونة من الدولة}}{\text{الودائع بكافة أنواعها}}$$

$$\frac{\text{الاستمارات المالية قصيرة الأجل بغرض المتاجرة}}{\text{اجمالي الودائع مستحقات البنوك أرصدة دائن و التوزيعات}}$$

$$\text{مخاطر سعر الفائدة} = \frac{\text{الأصول ذات التأثير بأي تقلب فى سعر الفائدة}}{\text{الخصوم ذات التأثير بأي تغير فى سعر الفائدة}}$$

1دهمش أميرة، المخاطر البنكية والية تسيرها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص بنوك قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2014-2015، ص ص:31-32

ثانيا: مخاطر الائتمان ومخاطر العمليات

يمكن حسابها بالقوانين التالية:

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{صافى خسائر القروض}}{\text{اجمالى القروض والإيجارات}}$$

$$\frac{\text{احتياطات خسائر القروض}}{\text{القروض المتعثرة}}$$

$$\text{مخاطر العمليات} = \frac{\text{اجمالي الأصول}}{\text{عدد المتعاملين}}$$

$$= \frac{\text{المصارف الشخصية غير المباشرة}}{\text{عدد المتعاملين}}$$

ثالثا: مخاطر أسعار الصرف

يمكن حسابها بالقوانين التالية:

$$\text{مخاطر أسعار الصرف} = \frac{\text{عملة كل في المفتوح المركز}}{\text{الرأسمالية القاعدة}}$$

2: متابعة القرض

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحدودة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض تصرفات من المقترض والتي تتطلب تأجيل السداد أو تحديد القرض لفترة أخرى، وتكمن أهميتها الحقيقية في اكتشاف المخاطر المحتملة التي قد تواجه المقترض في الفترة التي منح فيها القرض والعمل على التقليل منها أو تجنبها ما أمكن ومن بين المعلومات التي يعمل البنك على تدوينها هي قيمة القرض وتاريخ استحقاقه مع فوائده وعدد الدفعات وطريقة السداد، حيث يقوم على تدوين كل ما يتعلق بالمبالغ التي قام العميل بسدادها من دفعات القرض ومن هنا يمكن للبنك معرفة كل ما يتم من تغيرات عن تأجير في السداد أو الامتناع عن دفع الفوائد أو تهرب من مستحقاته أو أنه يتماشى مع أوقات الدفع بما يتناسب مع ما جاء في العقد وهذا يجعل البنك في دراية كاملة وكافية بما يخص القروض الممنوحة والقيام بما يضمن للبنك أقل الخسائر الممكنة ويقوم في حالة السهو أو التأجير أو الامتناع عن سداد مبالغ القرض بإرسال تنبهات أو السحب المباشر من حساباتهم الجارية لديه إن توفرت على سيولة ممكنة وفي حالة وجود رهن لضمان القرض فإن الأمر يقضي من البنك المراجعة المستمرة لقيمة الأصل المرهون، وذلك للتأكيد من عدم قيام العميل بالتصرف فيه وكذا التأكد من عدم حدوث هبوط شديد في قيمته، وإذا ما أسفرت المتابعة عن حدوث انخفاض في قيمة الأصل بشكل ملحوظ، فقد يقضي الأمر اتخاذ إجراءات وقائية قد تتمثل في طلب رهن المزيد من الأصول أو توفير ضمانات إضافية ويجب على قيمة الضمان أن تتعدى مبلغ القرض مع فوائده حتى يضمن البنك قيمة القرض وفوائده وهذا يعطي للبنك حقه في حالة عجز العميل عن سداد القرض أو تهربه عن دفع بالتصرف في الضمان واستكمال حقه الغير محصل عليه العميل بما جاء في العقد الأول المبرم بين البنك والعميل [1].

[1] دهمش اميرة، نفس المرجع ،ص ص :33 -34.

المطلب الثاني: إجراءات الحد من المخاطر المصرفية.

–وهي آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح المصرف من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن، وبالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها قيما يضمن استمرار تأدية المصرف لأعماله، وهذه الإجراءات تستند على أربعة أسس:

1. **رد الفعل:** يعد العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة الفعل للمصرف على حالات حدوث الخطر لذلك فيجب على المصارف أن تهتم بعامل الزمن.
2. **الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع:** إذ يجب على المصرف أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل ويتفادى الثغرات في عملية الضغط على الزبون لاسترجاع أمواله.
3. **التصاعد:** يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون.

4.تسيير الحسابات: يقوم المصرف بعملية تسيير الحسابات من أجل الاحتياط كزيادة المخاطر المصرفية المترتبة.

ويمكن توضيح إجراءات الحد من مخاطر القروض المصرفية من خلال المخطط التالي: [1]

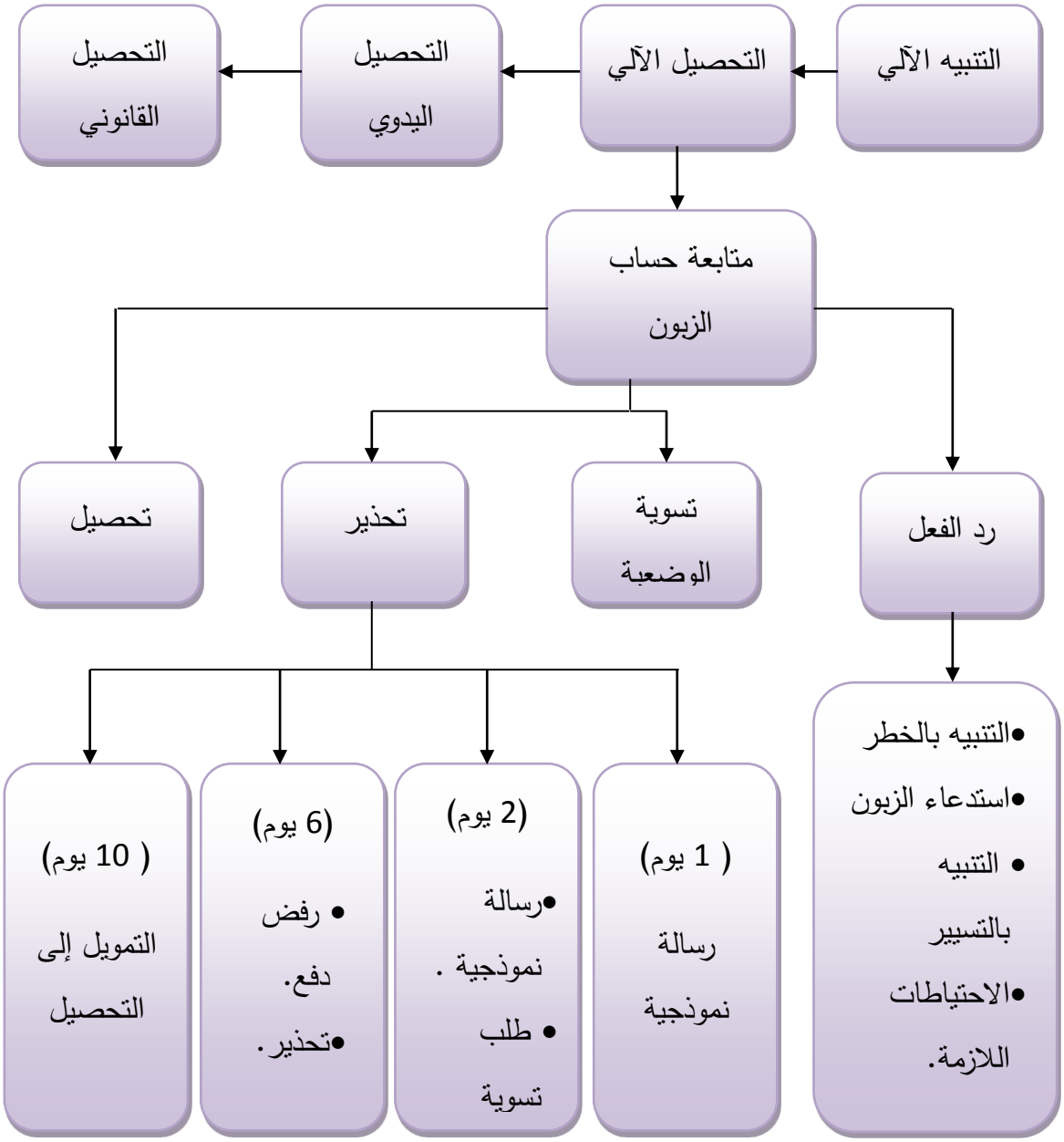

المصدر: طبة عبد العزيز، إدارة المخاطر المصرفية في الشركات المساهمة، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ص 31.

[1] حاتم كريم بلحاوي، نفس المرجع، ص: 18.

المبحث الثاني: إدارة وتسيير مخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل.

يعتبر موضوع ادارة مخاطر احد اهم المواضيع التي تزيد فيها اهتمام المقرضين والباحثين نظرا لما تواجهه المصارف من تحديات المنافسة التي اصبحت تتخذ طابعا عالميا حيث نتجت عنها مجموعة من متغيرات على الساحة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم إدارة مخاطر الائتمانية

1. تعريف إدارة المخاطر الائتمانية:

يعرفها BERNARD Barthélemy على أنها نظام داخل الإدارة مندمج داخل المؤسسة هدفه تعظيم ربح المؤسسة وتقوية قدراته التنافسية وضمان استمراريتها من خلال تحديد ودراسة المخاطر المحيطة بها ومعالجتها [1].

كما يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرارات على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسية تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر [2].

2. كيفية إدارة المخاطر:

1) **تحديد الهدف:** حيث تحتاج المنشأ إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من إجراء نفقات برنامج الخطر وهي وسيلة لتقييم الأداء.
2) **تحديد الخطر:** تقوم هذه الإدارة بدراسة أوجه النشاط المختلفة بالمشروع من إنتاج وتخزين وشراء... وبذلك يهدف اكتشاف الأخطار التي يتعرض لها المشروع.
3) **تقييم الخطر:** يقصد بها قياس احتمال وقوع خسارة معينة ويتطلب هذا التقييم إعطاء أولويات للأخطار ذات الأثر الجسيم.

---

[1] بوزيان الكاملة، **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص: 55.

[2] مفتاح صالح: معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة مخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 أبريل 2007.

4) تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر " اتخاذ القرار ".
5) تنفيذ القرار.
6) التقييم والمراجعة [1].

المطلب الثاني: كيفية وأساليب تسيير المخاطر الائتمانية

تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث في الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان وكذلك التركيز على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك [2].

1- **الاستعلام المصرفي:** قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العمل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

أ- **إجراء مقابلة مع طالب القرض:** إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصية وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن الوضعية للمؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ما في المؤسسة وتعاملاتها المالية.

ب-**المصادر الداخلية من البنك:** يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعية إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته مع البنك.
- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.
- التزام العميل بشروط العقد كفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

[1] شقري نوري موسى وآخرون، **إدارة مخاطر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص :30-31.

[2] نعيمة بن العامر، المخاطر والتنظيم، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول **المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص: 470.

ت-**المصادر الخارجية للمعلومات:** تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر [1].

ث-**تحليل القوائم المالية:** فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض.

2- الأسلوب الوقائي:

لأجل الوقاية من المخاطر قبل حدوثها تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

- **طلب الضمانات الملائمة:** تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى أن تقوم قيمة القروض وعلى أساسه وما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات.

الضمانات الشخصية: هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وتضم:

- **الكفالات:** الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه.
  - **الضمان الاحتياطي:** هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد.
  - **تأمين الاعتماد:** هو ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد وعون أن تغطية الائتمان احتماليا ذلك ما يجعله موضع تأمين.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ص: 165.

الضمانات الحقيقية: تركز هذه الضمانات على موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار:

- ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان.
- كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى.

❖ **الحد من التركيز الائتماني:** يقصد به توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع وتقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها من خلال:

- تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد من المال الموضوع ويتعين بالمتابعة لأي تركز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي او منطقة جغرافية.

ج- **الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية:** على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سلمية ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها [1].

3- الأسلوب العلاجي:

ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على:

- تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني: وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى اتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء، وذلك بتنظيم إليه منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوضعية على:
  - إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية.
  - الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان.
  - وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص :168.

المطلب الثالث: معالجة المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل

في الواقع أن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور اول حادث " عدم التسديد " وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته، وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الاولى بعملية التحصيل، فإن تعذرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

أولا: تحصيل القروض

تعتمد وظيفة التحصيل على أربعة ركائز والتي تتمثل في:

1. **رد الفعل:** يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر، لذلك يجب على البنوك أن تتم بعامل الزمن، لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب، يساهم في التحصيل لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.
2. **الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع:** إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.
3. **التصاعد:** يتمثل في تصاعد الاجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك ان اقتضى الأمر.
4. **تسيير الحسابات:** يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق. فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب. ومن جهة اخرى يقوم بتنظيم رد الفل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذه الخطر الجديدة[1].

1بن شيخة هناء، أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، السنة الجامعية، 2014/2013، ص: 58.

ثانيا: معالجة القرض

يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية ويتم بصفة يومية مراقبة الحسابات بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأسعار وطلب تسوية الوضعية الجديدة، هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهنة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا، أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكانت المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).
- وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض[1].

[1].بن شيخة هناء، أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل، المرجع السابق، ص :59

خلاصة:

لقد اتضح لنا من خلال هذا الفصل أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة ومتعددة عند منحها القروض والمتمثلة في مخاطر القروض، فالقروض ومخاطرها وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن ايجاد قرض دون احتمال حدوث الخطر، ولو كان ضئيل، وهاته المخاطر هي الهاجس الأكبر والمتسبب الرئيسي في افلاس البنوك وللتقليل من هذا النوع من المخاطر كان إلزاما على البنوك والمؤسسات على حد سواء استخدام طرق وتقنيات لإدارة مخاطرها التي تتعدد أسبابها ومصادرها وفرص اجراءات تضمن توفير المعلومات اللازمة والحقيقية لكي تراقب سير عملياتها اليومية وتعمل على محاربة المخاطر في حال ظهورها بشتى الوسائل التي تتوفر لديها أو الحد منها، وبهذا البنوك تحافظ على ربحيتها وتزيد من استقرارها.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

وكالة المسيلة

تمهيد:

بغية الاطلاع على واقع تسيير المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية من الضروري القيام بدراسة ميدانية لفحص الضوابط والمقاييس المعمول بها في عملية منح القروض واتقاء شر المخاطر ويتسنى لنا الوقوف على حقيقة إدارة المخاطر البنكية.

سنتوقف عند كيفية معالجة طلبات القروض بالوكالة اعتماد على دراسة حالة القرض قدم لأخد العملاء من خلال أمر الوثائق اللازمة عند طلب القروض ومراحل دراسة الملف وكذا الوقاية منها.

وسنحاول التعرف والقاء نظرة عامة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من حيث نشأته وهيكله وأهدافه وانطلاقا من كل ما سبق ذكره بغية الالمام بجميع جوانب الدراسة التطبيقية ارتأينا تقسيم الفصل إلى:

- المبحث الأول: نظرة عامة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- المبحث الثاني: المخاطر التي يتعرض لها البنك وطرق مواجهتها.
- المبحث الثالث: دراسة حالة قرض ممنوح من قبل الوكالة.

المبحث الأول: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر)- وكالة المسيلة.

المطلب الاول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر)

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي إليها المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي .

أولا : نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المسيلة - 904

1. المؤسسة الأم

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82-106 الصادر في 11 جمادى الأول 1402 الهجري، الموافق لـ 13 مارس 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس1982 ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية من بينها بنك الفلاحة و التنمية الريفية

وبموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتبار شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قده 330000.0000 دج ويعتبر زبونه الشخص الطبيعي و المعنوي.

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70 كلم شرق العاصمة الجزائر، وتتميز المنطقة بسهلها الواسع وبطبعها الفلاحي الريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف .

هو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، وأوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي و مع مرور السنوات تعددت نشاطاته، حيث أصبح عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة نهى 6 رئيسة و31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و 31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل .

ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك Bank Rsalmanach لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و668 عالميا من أصل 4100 بنك .

2. المؤسسة الفرع وكالة المسيلة رقم 904

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح و حمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع و اعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم الخدمات البنكية المتنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري و الذي يقع في وسط المدينة .

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904 .

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك ، و هذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام و تنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية :

1- المديرية: يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسئول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك ، و يتخذ القرارات الصائبة و يسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك .

2- نيابة المديرية : نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات الأزمة لتسيير هياكل BADR ووسائله وأعماله سيرا عاديا.

3- الأمانة العامة: السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر لبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية كطباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر وارد.

4- وظيفة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد و التصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع أو شراء أو في شكل تحويلات ، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويا الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج

5- وظيفة الصندوق: تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

- **فرع الشيك** : يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك ، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير و هذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب .
- **فرع التمويل** : يتم نقل مبلغ من حساب إلى حساب أخر و هو تمويل مباشر
- **غرفة المقاصة** : في حال تحويل غير مباشر ، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته و غرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين .

6- وظيفة الحسابات: تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز .

7- وظيفة القروض: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنع القروض، بمختلف أنوعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف الكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استيراد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة .

8- وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات: تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها

- تمثيل البنك أمام الجهات القضائية و الإدارية و الأمنية .
- تقديم التوجيهات و الاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب .
- الإشراف على خلق الحسابات .
- دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية و المعنوية و تسيير حساباته .
- تصفية الشركات و توقيع و متابعة حجوز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة .
- توقيع جميع عقود الرهن الحيازي و الرهن العقاري باسم و لحساب البنك .
- متابعة القروض الصادرة و إيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية

- الإشراف على دراسة و قسمة التركات .
- تبليغ الاعتذارات عن طريق المحضر القضائي.

9- وظيفة الاستغلال: تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات و اكتتاب سندات وإيداع مبالغ ملية) .

10- وظيفة المراقبة والميزانية: هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك، وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والاعتمادات والعمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال وتقدم الميزانيات النهائية للوكالة المركزية والوكالات الفرعية.

الشكل (2) يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

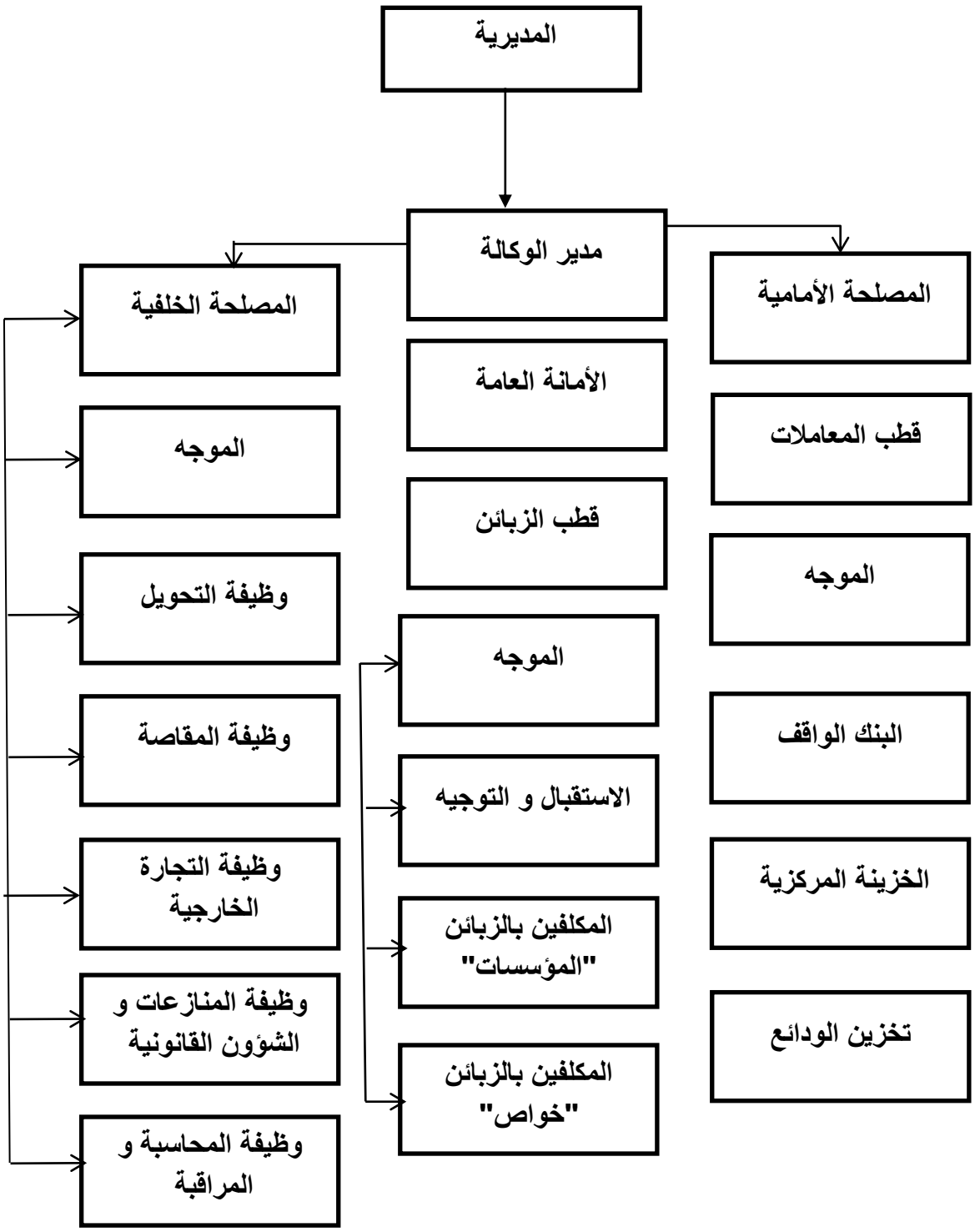

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

المطلب الثاني: نشطات ومهام ومبادى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

اولا: نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

إن نشاط البنك يتمحور ويعتمد على نوعين أساسيين هما:

1. نشاطات التمويل Activitis de financement:

وتتمثل في:

- تمويل النشاط الفلاحي والاستثمارات الخاصة بتطوير الريف.
- تمويل تعاونية الخدمات وتقديم المساعدة لكل النشاطات والمؤسسات التي تساهم في التنمية.

2. النشاطات الاقتصادية les activités économique:

- تحديد الخطط المكلف من أجلها .
- بذل مجهودات جد هامة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني.

ثانيا: مهلم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك تجاري:

تتمثل مهامه في:

- معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري (قرض، صرف، خزينة).
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبها بهذا الشأن.
- المشاركة في جميع المجالات التوفير والاحتياط.
- التعامل مع مؤسسات القرض العمومي.
- تمويل مختلف العملات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الاستيراد ومحاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني.
- منح قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية كوسيلة للمراقبة:
- مراقبة تذوق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها، وهذا تحت وصية السلطات المعنية .
- تتدخل دوريا في وضعيتها وتسييرها المالي.

- ينم البنك جملة من قروض الاستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية وكذا الموازنة الوضعية المالية للمؤسسات السحب على المكشوف، تمهيدات بنكية ...)

ثالثا: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تتمثل في:

- **مبادئ الاستغلال:** يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على عن استقباله، يقدم له الخدمات، يبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة و الدقيقة حتى يكون على علم بكل ما حدث في الساحة الاقتصادية مما يجعله مستقلا عن الحكومة و عن الخارج .
- **مبدأ القرض والمخاطرة:** أن البنك حريص على أموال المودعين له حتى يكون في مستوى الثقة، كما أنه بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك ضمانات والتي بتطلبها البنك.
- **مبدأ السيولة النقدية:** يتعامل المصرف بأموال الناس، اذا رغبوا بسحب ودائعهم يكون البنك حاضرا لمثلاتهم، أي العمل النقدي يكون جاهزا لمواجهة طلبات السحب الأتية من قبل الزبائن.
- **مبدأ الخزينة:** يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك المركزي.
- **مبدأ الأمن:** بلد المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية و ادخار أمواله تفاديا المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كالسرقة، إن البنك يعمل كجهاز أمن مطالب، بل ملزم بالعراقية الصارمة للإمضاءات و غيرها.

المطلب الثالث : تسيير مخاطر الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR

إن المخاطر جزء من العمل المصرفي والبنك بشكل خاص وكمؤسسة مالية تمثل المخاطر جزء لا يتجزأ من طبيعة نشاطه، لدرجة أن البعض يرى أن البعض يقول بأن : تعمل المصرفي في جملته هو تحمل مخاطر كما يقول البعض بان العمل المصرفي في جملته هو تحمل المخاطر وأن المصرف تناجح هو ذلك الرجل القادر بخبرته على تقييم وتقدير هذه المخاطر.

أولا: أنواع مخاطر الائتمان بينك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

هناك مجموعة من المخاطر يتعرض لها اليك فمنها ما هو متعلق بالعميل ومنها ما هو مرتبط بالبنك ومنها ما له علاقة بالظروف العامة وكذا طبيعة القروض المطلوبة من البنك .

- **خطر عدم السداد:** يعد هذا الخطر من أهم وأكبر الأخطار التي يوجهها بتلك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بوكالة بسكرة ويعود سببه إلى مجموعتين:

- مخاطر خاصة بالعميل ذاته
- تعود لعوامل خارجية
- **مخاطر خاصة بالعميل:** يتعلق هذا الخطر بعناصر لا تتجاوز إطار نشاط العميل (الوضعية المالية الصناعي التجارية ... إضافة إلى سمعته الشخصية).

ويتضخم هذا الخطر إذا منح هذا الفرض لمؤسسات لا تملك رأس مال كاف أو أنها في وضعيات مدينة لجهات أخرى.

- **مخاطر خارجية:** هي مخاطر تتعرض لها القروض الممنوحة ولا تعود بصورة مباشرة إلى المفترض وإنما تعود لعوامل أخرى منها:
- التغيرات التي تطرا على أسعار الفائدة بين تاريخ منح الائتمان و تاريخ استحقاقه .
- التقلبات الاقتصادية والسياسية والقانونية .
- التحولات المفاجئة التي تطرأ على ظروف الاستغلال والتجارة والصناعة كالهبوط المفاجئ للأسعار
- **مخاطر أخرى** : قد يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR إلى مخاطر أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها تتمثل في:
- **مخاطر سعر الصرف:** ينتج هذا الخطر عن التقلبات المفاجئة في سعر الصرف، إذ أن الانخفاض أو الارتفاع في قيمة العملات يؤدي إلى وقوع بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وعملائه في صراعات حول رفع أو تخفيض قيمة أقساط القرض الممنوح من طرف البنك.

ثانيا: الإجراءات المتبعة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاسترداد أمواله – BADR

من الإجراءات المتبعة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاسترداد أمواله ما يلي:

في بداية الأمر يقوم البنك بالاتصال بالعميل وابلاغه بوقت السداد إنذار أول وفي حالة عدم استجابة العمل يقوم البنك بعد 15 يوم بإرسال إنذار ثاني وبعد ذلك إذا لم يستجب المرسل اليه الاستدعاء يخطر البنك العميل إلى إعذار قبل المتابعة القضائية إذا لم يستجب يلجأ البنك إلى المعالجة القانونية والقضائية وتمثل بطانية العميل بالتسديد الفوري والكلي للفرض وفي حالة عدم قدرته على التسديد يتم تنفيذ العقوبة عليه والمتمثلة في دخوله السجن والأصل يصبح ملك للبنك.

وهناك ما يسمى بفرض جدولة الدين، وهذا إذا كان العميل لم يستطع تسديد ديونه يذهب إلى البنك ويطلب منهم قبل أن يخسر ويقع في الإفلاس بغرض إعادة جدولة الدين ثم يتقدم البنك بنسبة 50% إلى الزبون لإعادة تجنيد فرضه.

وقبل منح القرض نذهب نستفسر في البنوك الأخرى إذا كان هذا الشخص عنده ديون من قبل أم لا لكي نتجنب الوقوع في خطر عدم السداد.

وهناك مجموعة من العناصر يجب أن يقوم بها البنك قبل منح القرض لكي وتجنب الوقوع في الخطر واهمها في:

- دراسة المشروع دراسة تقنو اقتصادية أي تنظر إلى المعدات كيف تعمل وجودتها .
- نسبة نجاح المشروع
- المردودية المتوقعة للمشروع

المكان الذي يتم فيه المشروع جيد أم لا أي ندرس المشروع من كل النواحي ومدى نجاحه ومتى خطورته قبل منح الغرض كي تتجنب الوقوع في خطر عدم السداد إلا أن هذا لا يمنع البنك من الوقوع في المخاطر فهي تقع وتحاول النهوض والحيطة والحذر مرة ثانية واستعمال طرق وأساليب وقائية جيدة أحسن من قبل لكي تجنب هذا.

المبحث الثاني: المخاطر التي يتعرض لها اليتك و طرق مواجهتها.

إن أهم المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية مخاطر خاصة بالقروض سواء بالنسبة للمقرض أو المقترض لذا ركزنا على هذه المخاطر بالإضافة لي كيفية مواجهتها.

المطلب الأول: مخاطر الإقراض بالوكالة

تحاول الوكالة دائما عند منحها للقرض أن تكون واثقة من حيث التسديد و ذلك من خلال الضمانات المقدمة لها و أي تأخير في تلك سيسبب أضرار و أخطار مختلفة لذلك يجب على البنك بالدرجة الأولى في حالة دراسة الملف التركيز على سياسة منتهجة في الوكالة و يمكن ذكر المخاطر التي تواجهها كما يلي :

أولا : مخاطر متعلقة بالمقترض .

تتمثل في :

- ✓ التصرفات السيئة للمفترض و استعماله لطرق احتيالية تضر بالوكالة، ومن أمثلتها تقديم بطاقة فاسدة كضمان للوكالة أو تقديم كمبيالة مزورة.
- ✓ مخاطر متعلقة بالسلوك الاجتماعي للمقترض ويقصد به طريقة عيشه مع الغير، وأسلوبه في الإنفاق فهذه التصرفات الشخصية تؤثر على نشاطه المهني كما تسبب له بعض الصعوبات المالية .
- ✓ مخاطر ناجمة عن المشاكل التي يمكن أن تحدث داخل المؤسسة المقترضة كالخلافات بين الشركاء و الاضطرابات التي يحتلها العمال.
- ✓ مخاطر المركز المالي للمقترض الذي يكون جد مضطرب أو متجه نحو الأسوأ.
- ✓ مخاطر التلف و حوادث و المخاطر المائية الأخرى سواء كان سببها من داخل المؤسسة أو من خارجها.

ثانيا : مخاطر متعلقة بالمقرض (الوكالة)

تتمثل في الأخطاء المحتملة عند التحليل أو عن طلب الضمانات وكذا الأخطاء عند متابعة تطورات الخطر المالي للمؤسسة طيلة فترة القرض ، والمحافظة على قسط الضمانات وباعتبارها مؤسسة فان الوكالة في مواجهة مع منافسين على اختلاف حجمهم في السوق ويتحدد الخطر من خلال النظام الداخلي للوكالة في اتخاذ القرارات من خلال :

- تدقيق الهيكل التنظيمي، القوانين الداخلية، تحويل الصلاحيات والمراقبة تحديد وسائل متابعة عمليات الفرض التي تقوم بها سواء من جانب نوعية معالجة الملفات أو أخذ الضمانات الأزمة و المحافظة على قيمتها، أو من جانب متابعة، و مراقبة تطورات الزبون.

ثالثا : مخاطر متعلقة بالمحيط

وهي ناجمة عن ظروف المحيط الاقتصادي ، و السياسي ، و الاجتماعي ، و كذا القيود التنظيمية المتعلقة بهذه الظروف المتغيرة معها، كما أنه سواء تعلق الأمر بالمخاطر على المؤسسة أو على الوكلة يبقى المحيط مؤثر بشكل غير مباشر لكن ذو دور بالغ الأهمية.

المطلب الثاني : سبل مواجهة الوكالة للمخاطر أو التقليل منها.

أولا : الإجراءات المتخذة لتفادي المخاطر.

تفادي المخاطر أينما كنت تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات هي :

- ✓ تجزئة العمل إلى المراحل و عدم تركيز مسؤولية انجاز العملية بكافة حلقاتها في بد شخص واحد.
- ✓ وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر والتلاعبات.
- ✓ المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومذي تنفيذ القروض وفقا للشروط الصادرة في شانها .
- ✓ مهام الوكالة بدراسة مقننة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض.
- ✓ تشترط الوكالة لدراسة منح ضمانات مناسبة لكي يكون جديرا بمنح القرض.
- ✓ متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق ديونه و تطور وضعه .
- ✓ متابعة الحالة المالية للزبون عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال.
- ✓ النصح و الإرشاد على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر.

ثانيا: الضمانات.

إن كل العمليات الائتمانية من طرف المؤسسات المصرفية محفوفة بالمخاطر، لذا يتعين عليها اتخاذ جملة من الاحتياطات لتقادي هذه المخاطر أو تقبل منها، هذه الإجراءات تتمثل أساسا في طلب جملة من الضمانات التي نستطيع أن نميزها كما يلي :

- **ضمانات عينية:** وتتمثل في رهن الممتلكات الخاصة من حلي أو محلات أو عقارات شرط أن تكون قيمتها أكبر من قيمة القرض الممنوح، وهذه الضمانات هي الأحسن في حالة العروض متوسطة وطويلة الأجل.
- **ضمانات شخصية** : تتمثل أساسا في الكفالة والضمان الاحتياطي ، بالإضافة إلى التأمينات التي لا تعبر ضمانات ظرفية ، بل هي ضمانات إضافية لأن استحقاقها يكون بعد وقوع الخطر المؤمن ضده.

المبحث الثالث: دراسة حالة القرض تمنحه الوكالة

المطلب الأول: مكونات ملف القرض.

من بين أكثر القروض المستعملة من طرف وكالة بنك القلادة و التنمية الريفية هو فرص الاستثمار الذي يهدف إلى اقتناء المعدات والوسائل الإنتاجية اللازمة في العملية الإنتاجية و التي تهدف إليها المؤسسة في نطاق عملها وفي ما يلي سوف تعليق الدراسات السابقة على أرض منحته الوكالة المستمر في إطار التمويل الثلاثي (المستثمر، الوكلة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، البتك و تتطرق إلى أهم الوثائق المكونة لمثل هذا النوع من القرض .

أولا : التعريف بقرض استثمار

فرص استثمار في إطار التمويل الثلاثي هو عبارة عن قرض يقدم للذين لديهم الرغبة في إنشاء مشروع ذو طبيعة إنتاجية، ويقدم لمدة 5 سنوات حيث تكون نسبة مساهمة البنك 70% حد أقصى لها ونسبة المساهمة لوكالة المطية لدعم تشغيل الشباب 15% و نسية المساهم للزبون 15%.

ثانيا : التعريف بقرض المستفيد

- أسمه الكامل (الاسم، اللقب العائلي، و الاسم الكامل لوالدته)
- وثيقة تثبت الجنسية الجزائرية.
- العنوان بالكامل (المقر الاجتماعي) .
- المستوي (المؤهلات)

ثالثا : مكونات ملف القرض.

- طلب خطي.
- الفواتير الشكلية .
- الوضعية الجبائية و الشبه الجبائية.

– شهادة عدم الانتماء أو الانتماء (CNAS – CASNOS)

دراسة تقنية واقتصادية للمشروع.

شهادة التأهيل ممنوحة من (ANSEJ)

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لآلية تسيير مخاطر الإقراض المصرفي على مستوى البنك – الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة باستخدام أساليب التحليل المالي

بعد التطرق في بداية الفصل إلى لمحة تعريفية بالبنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره من بين أبرز البنوك التجارية العاملة في الساحة المصرفية المحلية من خلال تقديم مراحل تطوره وهيكله التنظيمي، مرورا بتقديم نبذة تعريفية بوكالة البنك على مستوى مدينة المسيلة، ودراسة معايير تقديم القروض على مستواه، فإننا سنعمل من خلال هذا المبحث على دراسة تطبيقية لمؤسسة تجارية تقدمت بطلب الحصول على قرض استثمار على مستوى الوكالة في سنة 2017، ومن خلال ميزانيات وجدول حساب النتائج لسنتي 2015 و2016 التي توفرت لنا سنعمل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض باستعمال أدوات التحليل المالي الممثلة بكل من مؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية.

1- قراءة أولية للميزانيات المالية للمؤسسة المقترضة

في شهر فيفري 2017 تقدم السيد م. يوسف صاحب مؤسسة تجارية (X) مختصة في البيع بالجملة لمواد البناء والأشغال العمومية والناشطة بإقليم ولاية المسيلة بطلب الحصول على قرض استثمار من البنك الوطني الجزائري على مستوى وكالة مدينة المسيلة لأجل توسعة نشاط المؤسسة، وقد تم استكمال الملف الاداري المطلوب للحصول على مثل هذه القروض بالوثائق المتعلقة بكل من الميزانيات التفصيلية وجدول حساب النتائج الخاصة بالسنوات (2015-2016)، بالإضافة إلى الدراسة التقنية والمالية الخاصة بالمشروع والمنجزة من قبل محافظ الحسابات. وقد توفرت لنا الميزانيات الخاصة بسنتي (2015-2016)، والتي سنعتمد عليها في اجراء الدراسة التطبيقية.

- **الميزانيات التفصيلية:** كانت بنود الميزانيات التفصيلية للسنوات (2015-2016) الخاصة بالمؤسسة (X) مبينة كما يلي:

الجدول رقم (01): الميزانيات المفصلة لسنوات 2015-2016-جانب الأصول-دج

الأصول	2015		2016			
	المبلغ	النسبة	المبلغ الخام	الاهتلاكات	المبلغ الصافي	النسبة
أصول غير جارية	–	–	–	–	–	–
تثبيتات عينية	1153849	1,40%	24553379	24553374	5	0,00%
مجموع الأصول غير الجارية	**1153849**	**1,40%**	**24553379**	**24553374**	**5**	**0,00%**
أصول جارية	–	–	–	–	–	–
الزبائن	68731960	83,66%	68129088	-	68129088	85,24%
الحسابات المدينة الأخرى	11741095	14,29%	10705915	-	10705915	13,39%
الضرائب والمدفوعات المماثلة	127530	0,16%	127530	-	127530	0,16%
المتاحات	399719	0,49%	963189	-	963189	1,21%
مجموع الأصول الجارية	**81000304**	**98,60%**	**79925722**	-	79925722	**100,00%**
المجموع العام للأصول	**82154153**	**100,00%**	**104479101**	-	**79925727**	**100,00%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الميزانيات المقدمة للبنك

تعتبر الميزانية المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية، ذلك أنها توضح لكافة الأطراف ذات الصلة بنشاط المؤسسة وضعيتها المالية-ولو بشكل غير مفصل-سواء تعلق الأمر بجانب الأصول (ما للمؤسسة على الغير)، أو بجانب الخصوم (ما على المؤسسة لصالح الغير)، وهي تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات التي يحتاجها المحلل المالي لإجراء تقييم للوضعية المالية للمؤسسة.

ومن خلال المعطيات الواردة في بيان البنود التفصيلية للمؤسسة (X) محل الدراسة، فإنه يمكننا ملاحظة أنّ جانب الأصول لا يتشعب كثيرا بالنظر لطبيعة نشاط المؤسسة التجاري الذي لا يستوجب في الغالب تكديس الكثير من الأصول. فالأصول غير الجرية تنحصر في التثبيتات العينية الأخرى والتي لم

تشكل في سنة 2015 سوى 1.40% (1.153.849 دج) من اجمالي الأصول بينما تم استهلاك هذه النسبة بالكامل مع نهاية سنة 2016. أما ما يتعلق بالأصول الجارية فهي تمثل النسبة الغالبة في جانب الأصول، حيث سيطر بند الزبائن (ح/411) على أكثر من 83% من اجمالي الأصول في 2015 والذي شهد ارتفاعا إلى85% في 2016، وهذا الأمر يتماشى مع طبيعة نشاط المؤسسة، ويعتبر بند الحسابات المدينة الأخرى الحساب الرئيسي الثاني في جانب الأصول، بحيث يمثل ما يقرب من 14%، بينما كانت نسبة المتاحات (النقديات) صغيرة رغم ارتفاعها إلى 1.21% في 2016.

إذا يمكن القول بأنّ معظم بنود أصول المؤسسة ظلت مستقرة، حيث لم نشهد ظهور بنود جديدة، مع تركز الأصول في جانب الأصول الجارية (المتداولة) في ظل السيطرة الكبيرة لحساب الزبائن، أما النقديات فكانت نسبتها ضئيلة مقارنة بالبنود الجارية الأخرى للأصول.

الجدول رقم (02): الميزانيات المفصلة لسنوات 2015-2016-جانب الخصوم-دج

الخصوم	2015		2016	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأموال الخاصة	-	-	-	-
رأس المال	32466790	39,52%	32639147	40,84%
النتيجة الصافية	260115	0,32%	5794667	7,25%
المجموع (1)	**32726905**	**39,84%**	**38433814**	**48,09%**
الخصوم غير الجارية	-	-	-	-
المجموع (2)	**0**	**0,00%**	**0**	**0,00%**
الخصوم الجارية	-	-	-	-
الموردون والحسابات الملحقة	0	0,00%	1013260	1,27%
الضرائب	667143	0,81%	1099568	1,38%
ديون أخرى	48760105	59,35%	39379085	49,27%
المجموع (3)	**49427248**	**60,16%**	**41491913**	**51,91%**
المجموع العام للخصوم (1+2+3)	**82154153**	**100,00%**	**79925727**	**100,00%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الميزانيات المقدمة للبنك

أما فيما يتعلق بجانب الخصوم فإنه يمكننا ملاحظة أنّ النمو المعتبر في حصة الأموال الخاصة ضمن اجمالي الخصوم من قرابة 40% في 2015 إلى 48% في 2016، وهذا راجع بالأساس إلى النمو المعتبر في النتيجة الصافية التي انتقلت من 260.115دج إلى 5.794.667دج، إضافة إلى رفع رأس المال الخاص من 32.466.790دج إلى 32.639.147دج، وبذلك فإنّ الأموال الخاصة تعد مصدرا رئيسيا لتمويل الأصول.

أما فيما يتعلق بالخصوم غير الجارية فهي معدومة، حيث نسجل عدم اعتماد المؤسسة على عمليات التمويل الخارجي متوسط وطويل الأجل، وبذلك فإنّ الخصوم غير الجارية تمثل 0% من مجمل الخصوم. أما التمويل الخارجي قصير الأجل فإنه يمثل المصدر الرئيسي لتمويل الأصول بالنسبة للمؤسسة حيث أنها كانت تمثل 60% في 2015 قبل أنّ تنخفض إلى 51% في 2016، وتتركز هذه النسبة في الأساس في حساب ديون أخرى، الذي أدى تراجعه من 48.760.105دج إلى 39.379.085 إلى تراجع حصة الديون قصيرة الأجل من اجمالي الأصول. ونسجل في جانب الخصوم ظهور حساب الموردون الذي كان مرصدا في 2015 ليصبح أحد مكونات الديون قصيرة الأجل، ولكنه لا يمثل سوى 1.27% من مجموع الخصوم.

ثانيا: اعداد الميزانيات المختصرة

تستوجب متطلبات التحليل المالي من القائم عليه اجراء بعض التعديلات على بنود الميزانيات التفصيلية فبل اجراء عملية التحليل المالي باستخدام المؤشرات والنسب الملائمة للبيانات المتوفرة، ولذلك فقد قمنا بتلخيص بنود الميزانيات التفصيلية للمؤسسة بما هو متعارف عليه في عملية التحليل المالي كما يلي:

الجدول رقم (03): الميزانيات المختصرة لسنوات 2015-2016-جانب الأصول-دج

الأصول	2015		2016	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأصول الثابتة	1153849	1,40%	5	0,00%
المخزونات	0	0,00%	0	0,00%
حسابات الغير	80600585	98,11%	78962533	98,79%
المتاحات	399719	0,49%	963189	1,21%
المجموع	**82154153**	**100,00%**	**79925727**	**100,00 %**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الميزانيات المقدمة للبنك

يتضمن جانب الأصول في الميزانية المختصرة التركيز على بنود الأصول الثابتة (التي تراجعت قيمتها إلى 0% في نهاية)2016، وعلى بند المخزونات (التي لا تظهر في الميزانية التفصيلية 0%)، وحسابات الغير (التي تسيطر على قرابة 99% من اجمالي الأصول)، والبند الأخير يتمثل في المتاحات (النقديات).

الجدول رقم(04): الميزانيات المختصرة لسنوات 2015-2016-جانب الخصوم-دج

الخصوم	2015		2016	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأموال الدائمة	**32726905**	**39,84%**	**38433814**	**48,09%**
الأموال الخاصة	32726905	39,84%	38433814	48,09%
الديون متوسطة الأجل	0	0,00%	0	0,00%
الديون طويلة الأجل	0	0,00%	0	0,00%
الديون قصيرة الأجل:	**49427248**	**60,16%**	**41491913**	**51,91%**
المجموع	**82154153**	**100,00%**	**79925727**	**100,00%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الميزانيات المقدمة للبنك

أما بالنسبة لجانب الخصوم فهي تقسم إلى بندين رئيسيين هما، بند الأموال الدائمة التي تشتمل على الأموال الخاصة، الديون متوسطة الأجل، والديون طويلة الأجل، وبند الديون قصيرة الأجل. ويساعد هذا التقسيم في عملية التحليل المالي كما سيتضح في المطالب الموالية.

1- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي

بعد القيام بعرض البيانات المتعلقة بالميزانيات المالية المفصلة والمختصرة للمؤسسة والتعليق المختصر عليها، فإننا سنقوم في هذا المطلب بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي كما يلي:

-**تحليل وضعية رأس المال العامل (Fonds de Roulement)**: يمكننا تقدير قيمة رأس المال العامل (FR) بطريقتين كما يلي:

- **طريقة أعلى الميزانية:** يوضح رأس المال العامل من أعلى الميزانية العلاقة ما بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ليعبر عن مدى تغطية كل أو جزء من الأصول الثابتة بالأموال الدائمة التي تشمل على كل من رأس المال الخاص، النتيجة الصافية، الديون متوسطة وطويلة الأجل، وبالتالي فهو يحسب من خلال العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم (05): تغير قيمة رأس المال العامل للمؤسسة من منظور أعلى الميزانية

	2015	2016	التغير (%)
الأموال الدائمة (1)	32726905	38433814	17.44
الأصول الثابتة (2)	1153849	5	100-
رأس المال العامل (3=1-2)	**31573056**	**38433809**	**21.73**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الميزانيات المقدمة للبنك

نلاحظ أنّ قيمة رأس المال العامل موجبة خلال السنتين، بالإضافة إلى نموها الكبير في 2016 بأكثر من 20% نتيجة التراجع الكبير في قيمة الأصول الثابتة (استهلاك التثبيتات العينية) والنمو المعتبر في الأموال الدائمة. وفي الحقيقة نجد أنه رغم استهلاك الأصول الثابتة في 2016 إلا أنها لم تمثل في 2015 سوى 3.53% من الأموال الدائمة. وهذا يعني بأنّ الأصول الثابتة تمول بالكامل بالأموال الدائمة

ويتبقى جزء فائض يمثل هامش أمان إضافي يمكن توجيهه لتمويل متطلبات دورة الاستغلال (الأصول المتداولة).

- **طريقة أسفل الميزانية:** يوضح رأس المال العامل من أسفل الميزانية العلاقة ما بين الأصول الجارية (المتداولة) والديون قصيرة الأجل، ليوضح مدى قدرة الأصول السائلة للمؤسسة على تلبية الاستحقاقات العاجلة، وهو يحسب من خلال العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأصول الجارية – الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (06): تغير قيمة رأس المال العامل للمؤسسة من منظور أسفل الميزانية

	2015	2016	التغير (%)
الأصول الجارية (1)	81000304	79925722	-1,33%
الديون قصيرة الأجل (2)	49427248	41491913	-16,05%
رأس المال العامل (3=1-2)	**31573056**	**38433809**	**21,73%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الميزانيات المقدمة للبنك

تكون قيمة رأس المال العامل من أسفل الميزانية هي نفسها من أعلى الميزانية، لكنّ دلالة رأس المال العامل في كلا الطريقتين تختلف، ومن خلال دراسة تطور الأصول الجارية والديون قصيرة الأجل نجد أنّ نمو قيمة رأس المال العامل في 2016 كانت راجعة بالأساس للانخفاض المعتبر في مجمل الديون قصيرة الأجل بـ -16 %، وذلك رغم التراجع الطفيف في اجمالي الأصول الجارية بـ -1%. وتشير القيمة الموجبة لراس المال العامل من منظور أسفل الميزانية إلى قدرة الأصول الجارية على توليد فائض عند مقارنتها بالديون قصيرة الأجل، أي قدرة الأصول الجارية على الاستجابة للاستحقاقات المالية قصيرة الأجل. وتعد هذه النتيجة مؤشرا إيجابيا على الوضعية المالية للمؤسسة قبل مقارنتها بالمؤشرات الأخرى للتوازن المالي.

-تحليل وضعية الاحتياج في رأس المال العامل (Besoin en Fonds de Roulement):

يعرف الاحتياج لرأس المال العامل (BFR) بأنه مجموع الأموال التي تحتاجها المؤسسة فعلا خلال نشاط دورة الاستغلال، وهو يحسب كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية –المتاحات) – (الديون قصيرة الأجل –السلفات المصرفية)

احتياجات رأس المال العامل = (استخدامات الاستغلال –موارد الاستغلال) + (استخدامات خارج الاستغلال–موارد خارج الاستغلال)

ومن خلال الميزانيات المختصرة للمؤسسة طالبة القرض فإنه يمكننا حساب قيمة (BFR) للمؤسسة كما يلي:

الجدول رقم(07): تغير قيمة احتياج رأس المال العامل للمؤسسة

	2015	2016	التغير (%)
الأصول الجارية	81000304	79925722	-1,33%
المتاحات	399719	963189	140,97%
الديون قصيرة الأجل	49427248	41491913	-16,05%
السلفات المصرفية	0	0	0,00%
احتياجات رأس المال العامل	31173337	37470620	20,20%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الميزانيات المقدمة للبنك

كانت قيمة (BFR) موجبة وقد نمت خلال سنة 2016 بأكثر من 20% مقارنة بسنة 2015، وهذا راجع بالأساس لنمو الاحتياجات على مستوى النقديات (المتاحات) بأكثر من 140% بالإضافة للانخفاض المعتبر في كل من الديون قصيرة الاجل والأصول الجارية بـ 16.05% و1.33% تواليا. وتدل هذه النتيجة على تطور الاحتياجات التمويلية للمؤسسة خلال السنتين وحاجتها لموارد مالية جديدة بإمكانها تمويل احتياجات الاستغلال في ظل غياب احتياجات خارج الاستغلال.

-: **تحليل وضعية الخزينة الصافية (Tresorerie nette global)**: تعكس الخزينة الصافية وضعية النقديات المتاحة للمؤسسة، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (08): تغير قيمة رأس المال العامل للمؤسسة من منظور أسفل الميزانية

	2015	2016	التغير (%)
رأس المال العامل (1)	31573056	38433809	21,73%
احتياج رأس المال العامل (2)	31173337	37470620	20,20%
الخزينة الصافية (3=1-2)	399719	963189	140,97%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الميزانيات المقدمة للبنك

كانت الخزينة الصافية موجبة خلال السنتين نتيجة لكون رأس المال العامل أكبر من الاحتياجات في رأس المال العامل، وقد تضاعفت قيمتها خلال سنة 2016 (بأكثر من 140%) نتيجة بالأساس للنمو في قيمة (FR) والذي أدى للتغطية على النمو في (BFR). وتدل هذه النتيجة على قدرة رأس المال العامل على تلبية احتياجات دورة الاستغلال مع تحقيق فائض معتبر يمكن توجيهه لتلبية الاحتياجات الطارئة لدورة الاستغلال.

2-تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية

تعد النسب المالية ضرورية بالنسبة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسات التي تطلب القروض من البنوك، ولذلك فإننا سنعمل في هذا المطلب على اجراء تحليل للوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة باستخدام أبرز النسب المالية المناسبة لطبيعة البيانات المتوفرة حول المؤسسة.

- **نسب السيولة**: تسمح نسب السيولة بقياس مدى قدرة الأصول الجارية على تغطية الالتزامات المالية قصيرة الأجل التي تقع على عاتق المؤسسة، وكلما كانت قيمتها كبيرة كلما كان ذلك مؤشر على سيولة مرتفعة والعكس صحيح.

الجدول رقم (09): تحليل النسب المالية للمؤسسة–نسب السيولة.

نسبة السيولة	2015	2016	التغير (%)
نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الديون قصيرة الأجل	1,6388	1,9263	17,54%
نسبة السيولة الجاهزة = المتاحات / الديون قصيرة الأجل	0,0081	0,0232	187,05%

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءً على الميزانيات المقدمة للبنك

من خلال نسبة السيولة العامة فإنه يمكن ملاحظة أنّ الأصول المتداولة تفوق قيمة الديون قصيرة الأجل (أكبر من الواحد)، حيث يمكنها تغطيتها بأكثر من 160% في 2015 وبأكثر من 190% في 2016 في حالة تسييلها، وقد نمت هذه النسبة لأكثر من 17% نتيجة النمو المعتبر في الأصول الجارية. وتعد هذه النسب مقبولة من منظور السيولة، حيث تشير إلى قدرة الأصول المتداولة على مواجهة الالتزامات الطارئة في الأجل القصير. بينما لم تمثل نسبة السيولة الجاهزة سوى جزءا ضئيلا فقط من الديون قصيرة الأجل، وذلك بالرغم من نموها في 2016 بـ 187%، إلا أنها تبقى ضئيلة جدا وتشير إلى ضعف مستوى النقديات في المؤسسة. وعلى العموم فإنه يمكن النظر إلى الوضعية المالية للمؤسسة من منظور السيولة على أنها تتوفر على حيز جيد للمناورة في الأجل القصير بالنظر إلى قدرة أصولها الجارية على تلبية متطلبات الديون قصيرة الأجل.

- **نسب التمويل (الهيكل المالي)**: تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مجسدا بالديون لتمويل أصولها مقارنة بالاعتماد على التمويل الذاتي ممثلا بالأموال الخاصة لتمويل أصولها.

الجدول رقم (10): تحليل النسب المالية للمؤسسة–نسب المديونية.

نسبة التمويل	2015	2016	التغير (%)
نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	28,3632	3768676	-
نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	28,3632	3768676	-
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الاستدانة المالية	0,6621	0,9263	39,90%
نسبة التمويل الخارجي (القدرة على السداد) = الاستدانة المالية / مجموع الأصول	0,6016	0,5191	-13,71%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الميزانيات المقدمة للبنك.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول بأنّ نسبة التمويل الدائم تساوي نسبة التمويل الخاص، وهذا يرجع بالأساس إلى عدم اعتماد المؤسسة على الديون متوسطة وطويلة الأجل في هيكلها التمويلي. وقد نمت هذه النسب بشكل كبير جدا في 2016 بعدما كان التمويل الدائم والتمويل الخاص 28% في 2015 لترتفع هذه النسب بشكل كبير جدا نتيجة اهتلاك الأصول الثابتة للمؤسسة.

توضح لنا قيمة نسبة الاستقلالية المالية مدى النمو في الذي شهدته الأموال الخاصة والذي انعكس إيجابا على ارتفاع نسبة الاستقلالية المالية (ارتفاع تغطيتها للديون المالية) من 66% في 2015 إلى أكثر من 92% في 2016، وهو الأمر الذي يعني تحسن في الاستقلالية المالية للمؤسسة وعدم تشبعها بالديون مما يوفر لها هامش إضافي للاقتراض في حالة ما إذا رغبت في ذلك.

أما بالنسبة لنسبة التمويل الخارجي فقد شهدت تراجعا ملحوظا (حوالي 14%) في 2016، حيث تراجعت نسبة الأصول الممولة بالديون الخارجية لقرابة 50% فقط بعدما كانت في حدود 60%. مما يعني تحسن في قدرة المؤسسة على سداد ديونها مما سيسمح لها مستقبلا من استغلال إمكانية الحصول على ديون جديدة في حالة ما إذا دعت الحاجة لذلك.

- **نسب المردودية:** تقيس هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال الأموال الخاصة والأصول.

الجدول رقم(11): تحليل النسب المالية للمؤسسة–نسب المردودية.

نسب المردودية	2015	2016	التغير (%)
نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0,0080	0,1775	2116%
نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / اجمالي الأصول	0,0032	0,0725	2190%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الميزانيات المقدمة للبنك.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول العلوي بأنّ المؤسسة تتوفر على القدرة على تحقيق الأرباح الصافية من بالاعتماد على الأموال الخاصة، حيث قدرت نسبة المردودية المالية الصافية (معدل العائد على أموال المساهمين) بأكثر من 17% في 2016 بعدما كانت في حدود 0.8% فقط في 2015، وهذه النتيجة هي انعكاس لنمو النتيجة الصافية في 2016 بـ7.25%.

أما نسبة المردودية الاقتصادية (معدل العائد على الأصول) فقد سجلت ارتفاعا كبيرا، فانتقلت من 0.32% فقط في 2015 إلى 7.25% في 2016. وتوضح هذه النسبة ارتفاع مساهمة مجمل الأصول في النتيجة الصافية من 0.0032 دج لكل 01 دج من الأرباح الصافية إلى 0.0725دج من كل 01 دج من الأرباح الصافية.

- **نسب التشغيل (النشاط)**: تقيس هذه النسب مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لأجل انتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات في سبيل تحقيق أكير ممكن من الأرباح.

الجدول رقم (12): تحليل النسب المالية للمؤسسة–نسب التشغيل.

التشغيل نسبة	2015	2016	التغير (%)
معدل دوران الزبائن = المبيعات TTC / الزبائن	4,79	3,64	−24%
مهلة دوران الزبائن = 360 / مدة دوران الزبائن	1075,	798,7	31,53%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الميزانيات المقدمة للبنك.

تعبر مهلة دوران الزبائن عن متوسط عدد الأيام الممنوحة للزبائن لتسديد ما عليهم لصالح المؤسسة، ويوجد شبه اجماع على أنّ هذه المهلة لا يتوجب أنّ تتجاوز 90 يوما في المتوسط، وفي حالة المؤسسة محل الدراسة فقد امتدت هذه النسبة من 75 يوما إلى قرابة 99 يوما (بزيادة 24 يوما)، وهذا ما قد يرجع إلى عوامل داخل المؤسسة أو قد تتعلق بواقع السوق.

3–تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات جدول حساب النتائج

- **تقييم المؤسسة:** سمحت الدراسة المالية للمؤسسة (X) بالحصول على رؤية واضحة حول واقع مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية الخاصة بالمؤسسة، ومنه فإننا نخلص إلى النتائج التالية:
- فمؤشر (FR) موجب وكبير وهو ينمو بشكل جيد مما يسمح بتغطية احتياجات دورة الاستغلال؛
- نما مؤشر (BFR) لكنّ النمو المعتبر في مؤشر (FR) سمح بتغطية احتياجات دورة الاستغلال؛
- ظلت الخزينة الصافية (TN) موجبة ونمت بالتزامن مع نمو كل من مؤشري (FR) و(BFR)، وهو الأمر الذي سمح بتوفير فائض مالي إضافي؛
- كانت نسب السيولة مرتفعة مما يدل على قدرة الأصول الجارية على تغطية أكثر من 190% من الديون قصيرة الأجل مما يعطي للمؤسسة هامش مناورة أمام متطلبات الاستحقاقات العاجلة؛
- تدل نسب المديونية على تحسن كبير في الاعتماد على الأموال الخاصة في تمويل الأصول مع ارتفاع (تحسن) في الاستقلالية المالية وتراجع في نسبة التمويل الخارجي مما يوفر للمؤسسة القدرة على السداد وإمكانية الاقتراض من مصادر خارجية أخرى (بديلة)؛
- أما نسب المردودية فقد عبرت عن النمو المحسوس في معدل العائد على الأموال الخاصة ومعدل العائد على الأصول مما يشير إلى مردودية جيدة للمؤسسة؛

لذلك فإنه بمكننا الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة (X) على أنها مريحة وتسمح بالتسديد المستقبلي للقرض.

- **قرار البنك المتعلق بمنح القرض أو رفض الطلب:**

بعد قيام الوكالة بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة (X) التي طلبت قرضا من البنك الوطني الجزائري على مستوى وكالة المسيلة لتمويل احتياجات دورة الاستثمار، سواء تعلق الأمر بتحليل الوضعية المالية من خلال المنظور الوظيفي وذلك بحساب مؤشرات التوازن المالي، أو تعلق الأمر بالمنظور الكلاسيكي المتعلق بالنسب المالي، كما تم توضيحه في هذا الفصل، فقد تبين لها أنها وضعية جيدة وتسمح بالسداد في ظل غياب أي مؤشرات تدل على عدم القدرة على السداد (الاعسار)، وعليه فقد تقرر منح صاحب المؤسسة قرضا بقيمة 12.772.041 دج لمدة ثلاث سنوات يسدد على أقساط دورية ثابتة حسب ما جاء في بنود عقد القرض بين العميل والبنك.

المطلب الثالث: دراسة ملف القرض ومتابعته.

أولا: دراسة ملف القرض.

بعدما يقدم طلب القرض ملفه كاملا إلى الوكالة المحلية للاستغلال تجتمع لجنة القرض والمكونة من ثلاث أعضاء لتقديم أراءهم فيما يخص هذا المشروع، خلال الدراسة يتم معالجة مختلف الميزانيات التقديرية للمشروع، وبعد تحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية مع التعقيب على دراس كل نسبة مئوية وبعدها تقوم بإرساله إلى لجنة القروض على مستوى المجموعة الجهوية للاستغلال لدراسته مجددا واتخاذ القرار في حالة الرفض يتم ارجاع الملف إلى الوكالة مع تبيين سبب الرفض، أما في حالة القبول فيتم ارسال تصريح بقبول الملف (بشروط).

ثانيا: تجميع الضمانات والمصادقة عليها.

وفي الخطوة الموالية والتي تأتي مباشرة بعد دراسة ملف القرض من قبل المصلحة المتخصصة والموافقة النهائية لمنح القرض وذلك بشروط وتمثل فيما يلي:

- ✓ الرهن العقاري
- ✓ المساهمة الشخصية

- ✓ اتفاقية القرض
- ✓ سند الأمر
- ✓ الالتزام بالرهن الحيازي
- ✓ الالتزام بالتأمين

الضمانات والشروط بعد استعمال القرض

- ✓ رهن حيازي للعتاد
- ✓ التأمين ضد الأخطار

ولكن قبل الأمر بالتمويل يتم ارسال ملف القرض إلى الخلية القانونية على مستوى بنك الفلاحة ولتنمية الريفية والتي تقوم بدورها في فحص الضمانات وتجميعها بعد الفحص الضمانات المقدمة للبنك يتم المصادقة عليها على مستوى الخلية القانونية بالمجمع الجهوي للاستغلال، ويوجه الملف في الأخير إلى مصلحة القرض بالوكالة للقيام بمتابعة سير تمويل القروض والبدء باستعماله من طرف صاحبه (العميل).

ثالثا: متابعة استعمال القرض.

بعد استعمال القرض بشراء المعدات موضوع التمويل بواسطة الشبكات، حيث يأخذ صاحب القرض شيك مؤشر (مضمون) من البنك إلى الممول الذي يقدم له السلعة لتقديمه الفاتورة الأولية وتسليمه الفاتورة النهائية التي تستخدم بعد التحصيل على الشيك، وهنا يقوم المكلف للخلية القانونية بتجميع الضمانات بعد استعمال القرض حيث يذهب صاحب هذا القرض إلى الموثق يرهن العتاد وبمعاينة محضر قضائي ومحضر بنكي لرهن العتاد لفائدة البنك ووضع علامة مخصصة على العتاد دلالة على أنه محوز لدى البنك لمنع بيعه، اضافة إلى ذلك يقوم بالتأمين عليه ضد الأخطار المتعددة وبذلك يكون صاحب القرض قد التزم بجميع الشروط لتي يجب توفرها قبل وبعد استعمال القرض.

رابعا: استهلاك القرض (تسديد التدفقات).

بعد موافقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة على منح قرض استثمار متوسط الأجل بمبلغ لمدة سنتين وبداية استعمال القرض تبدأ عملية تسديد اقساط القرض بشكل فصلي (ثلاثي).

خلاصة:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنك من البنوك التجارية الرائدة في مجال العمل المصرفي فهو يحتل مكانة مميزة في الهيكل الجزائري حيث يلعب دور كبير في مجال تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية ولقد تمكنا في هذا الفصل من معرفة جميع الوثائق الضرورية واللازمة لملف القرض التي يجب على صاحب المشروع أن يقدمها للبنك وكذا مراحل مختلفة يعتمد عليها.

من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها والتي حاولنا من خلالها القاء الضوء على واقع التمويل بالبنك توصلنا إلى ما يلي:

- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من الخدمات لصالح العملاء.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على عدد من الخطوات في منحه للقروض، وبالتالي تساعده في عملية صناعة قرار الائتمان.

خاتمـــــة

إن العصر الذي تنشط فيه البنوك التجارية الذي أخذ نتيجة إلا إحلال التقنية في كل ميدان من ميادين النشاط الائتماني وبشكل رئيسي الخدمات ومن الوظائف الأساسية تتمثل فيما يقدمه من تمويل للاقتصاد من خلال ما يمنحه من ائتمان للمؤسسات العامة والخاصة سواء تعلق الأمر بالقروض المتوسطة أو طويلة الأجل المخصصة لتمويل الاستثمارات.

وبما أن العملية الاقراضية بكل اشكالها تتضمن تأجيل التسديد على أساس الوعد فهي بذلك محفوفة بدرجة معينة من المخاطر والتي من شأنها أن تهدد سيولة البنك وتضعه في موضع العجز على الابفاء بالتزاماته اتجاه المودعين ولهذا اعتمدت على طرق مختلفة كالاعتماد الكبير للبنوك على طلب الضمانات محاولة بذلك وقاية نفسها من المخاطر.

ومن جهة أخرى وجب على البنك تقدير هذه المخاطر التي لا يمكن الحد منها كليا والعمل على مواجهتها والتقليل منها عن طريق اتباع سياسات حديثة من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة ومن جهة أخرى ربح الوقت.

الموضوع مازال واسعا ولا يزال يحتاج إلى البحث ونتمنى أن نكون قد وفقنا في معالجتنا لهذا الموضوع.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال اختبار الفرضيات توصلنا الى :

- ✓ **الفرضة الأولى:** تلعب البنوك التجارية من خلال الائتمان المصرفي دورا رياديا في تفعيل حركية الانشطة الاقتصادية، فهي صحيحة فالائتمان المصرفي يساعد لبنوك التجارية في تفعيل نشاطها وتطورها من خلال دورة.
- ✓ **الفرضية الثانية:** مخاطر القروض البنكية هي المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة نشاطاته **التي** يقوم بها، تعتبر مخاطر القروض من أكثر الأخطار التي تتعرض لها البنوك وذلك لأنها متربطة بنشاطه الرئيسي وهو منح الائتمان فكان من الطبيعي إذن أن تخص مخاطر الاقراض بدرجة أولى من قبل المصارف والسلطات الرقابية.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** يعتمد البنك في ادارة المخاطر على الضمانات التي تعتبر الوسيلة المثلى للتخلص من مشاكل القروض، صحيحة تعتمد البنوك في عملية منح القروض على الضمانات العينية والمالية

كأداة حماية لكي تحمي نفسها من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها عند منح القروض وبالتالي عملية انتقاء الضمانات الكافية ومهمة للتقليل من آثار مخاطر القروض.

- ✓ **الفرضية الرابعة:** الاجراءات الوقائية تقلل من خطر الائتمان ولكنها لا تغطي عليه ،صحيحة لأن الاجراءات الوقائية هي إحدى الطرق لمعالجة مخاطر القروض البنكية.

النتائج والتوصيات:

- ✓ البنك مؤسسة مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لزبائنها من خلال استلام الودائع مقابل فوائد من أجل استخدامها في عمليات الإقراض وعمليات مالية أخرى.
- ✓ منح القروض الوظيفية من الوظائف الأساسية للبنك التجاري
- ✓ قبل منح اي قرض يكون قسم الائتمان البنك الخارجي مسؤولا على دراسة خاصة بالمقترض.
- ✓ تعتبر البنوك التجارية بسبب طبيعة عملها من أكثر المؤسسات المالية تعرضا للمخاطر.
- ✓ عدم التساهل في موضوع القروض إذ يجب متابعتها من تاريخ تدعيمها إلى غاية تاريخ استحقاقها.
- ✓ إدخال تقنيات حديثة وأساليب وقائية لتجنب الوقوع في مخاطر القروض.
- ✓ تعتبر البنوك التجارية من أهم مؤسسات الوساطة المالية خاصة في الجزائر.
- ✓ ينفذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بأنواع.

أفاق البحث:

بعد تحليلنا لموضوع آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية وبالرغم من محاولات الالمام بجوانب الموضوع إلا أنه في اعتقادنا مازالت هناك بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة حيث تبقى الآفاق مفتوحة للدراسة.

ومن خلال هذه الدراسة رأينا أن هناك العديد من االمواضيع التي يمكن طرحها للدراسة مستقبلا وتتمثل فيما يلي:

- ✓ أكثر الطرق نجاعة في الوقاية من مخاطر القروض.
- ✓ إدارة المخاطر البنكية بأساليب جديدة.
- ✓ يجب اتباع طرق أخرى أكثر وقاية لتجنب الوقوع في المخاطر.
- ✓ يجب الدراسة والتأكد من العميل قبل منح القروض.
- ✓ تطبيق أنظمة رقابية وفعالة في البنوك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. احمد محمد المصري، البنوك التجارية والاسلامية، مؤسسة شباب ، دار النشر والتوزيع ، الاسكندرية، 1996.
2. جمال لعمارة، **المصارف الاسلامية** ، دار النبا، الجزائر، 1996.
3. حسين محمد سمحان واسماعيل يونس يامين ، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
4. حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، **المؤسسات المالية والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
5. حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، **المؤسسات المالية والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
6. دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان، الطبيعة الأولى، 2012.
7. رشاد نعمان شايع العامري، **الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013.
8. رقية شارون، **إدارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها جامعية**، جامعة الحاج لخضر باتنة.
9. زكريا الدوري، يسرى السمرا ئي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
10. زياد سليم رمضان، **البنوك التجارية** ، دار النشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1996
11. سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، ط1، 2005.
12. سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الطبعة الاولى، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005،
13. سوزي عدلي ناشر، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الاولى ، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2005.

14. شقري نوري موسى وآخرون، **إدارة مخاطر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
15. صالح الامين الارباح، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، مطبعة الدار الجماهيرية، لبيا، 1991
16. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها،
17. عبد القادر خليل **مبادى الاقتصاد النقدي والمصرفي** الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014
18. عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ ، الدار الجامعية لنشر والتوزيع الإسكندرية، 2003.
19. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، ط1، 2000.
20. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، مصر، 2000،
21. محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.
22. محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ط2.
23. محمد محمود عبد ربه " **دراسات في محاسبة التكاليف** " الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 1، 2000.
24. محمد مصطفى السنهوي ، **ادارة البنوك التجارية** دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2013،
25. محمود حسين الوادي واخرون ، النقود والمصارف ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010،
26. هيل عجمي جميل الجنابي رمزي ياسين سيغ ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الاولى ، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان.

ثانيا: الملتقيات والمجلات:

1. حاتم كريم بحلواي، **قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية من خلال تطبيق طريقة القروض التنقيطية**، مجلة الباحث كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 25، 2017.
2. رحيم حسن سليم حمود، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الملتقى الوطني الأول حول: **الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية**، المركز الجامعي برج بوعريريج، 23-24، نوفمبر 2008.
3. مفتاح صالح: معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة مخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 أبريل 2007.
4. نشر توعوية تصدرها معهد الدراسات المصرفية ، **المخاطر المصرفية**، مجلة الاضاءات، دولة الكويت، ابريل2019، السلسلة1، العدد4.
5. نعيمة بن العامر، المخاطر والتنظيم، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول **المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.

ثالثا: المذكرات والأطروحات:

1. بن شيخة هناء، **أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، السنة الجامعية، 2014/2013.
2. بوزيان الكاملة، **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
3. دهمش أميرة، **المخاطر البنكية الية تسيرها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص بنوك قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2014-2015.

الملاحـــق

بحمد الله

ملخص:

تركزت هّذه الدراسة على معرفة آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، والقاء الضوء على موضوع البنوك التجارية وماهية القروض البنكية وإجراءات عملية الاقراض، ثم استعراض مخاطر القروض مع ذكر الأساليب والإجراءات العلاجية والوقائية من هذا الخطر أو التقليل منها.

وهكذا ومع اتساع نشاط البنوك التجارية وأهميتها وخطورة وظيفتها المتمثلة في تلقي الودائع واستخدامها في القروض فإن منح القروض تعتبر الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل في الغالب أموال المودعين، فهذا ما يجبر المصرف على ضرورة الحيطة والحذر عند تقييم القرض الممنوح للغير.

إلا أن هذه البنوك تتعرض للعديد من المخاطر والتي تؤثر على أدائها ونشاطها وهي كثيرة ومتعددة لذلك يجب على البنك أن يحتاط ويقوم بمجموعة من الإجراءات والأساليب للوقاية من هذه المخاطر ويتجنبها وأن يكون مهيئ لهذا النوع من المخاطر ويتجنب الوقوع فيها مرة ثانية.

حيث تعمل هذه المخاطر على تراجع في كفاءة البنك وتهدد بقاءه واستمراريته لذلك يجب انتهاجه لأساليب عدة لمكافحة تلك المخاطر والتقليل من حدتها.

وأخيرا قمنا بدراسة تطبيقية تتمثل في دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، القروض، المخاطر الائتمانية .تسير مخاطر القروض.

Résumé:

Cette étude porte sur notre intérêt pour la gestion des risques de prêts dans les banques commerciales et fait la lumière sur le sujet des banques commerciales, quels sont les prêts bancaires et les procédures de prêt, puis passe en revue les risques de prêts et les méthodes et procédures de traitement et de prévention de ce danger ou les réduit.

Ainsi, avec l'expansion de l'activité des banques commerciales, leur importance et le sérieux de leur fonction de recevoir des dépôts et de les utiliser comme prêts, l'octroi de prêts est considéré comme la fonction de base des banques commerciales, considérées comme l'un des emplois les plus dangereux qu'elles exercent, les prêts qu'elles leur accordant ne leur appartenant pas, Sur la nécessité d'être prudent lors de l'évaluation du prêt à d'autres.

Cependant, ces banques sont exposées à de nombreux risques qui affectent leur performance et leur activité. Elles doivent donc faire preuve de prudence et mettre en place un ensemble de procédures et de méthodes pour prévenir ces risques et les éviter. Préparez-vous à ce type de risque et évitez de le reprendre.

Si ces risques sont une perte d'efficacité de la banque et une menace pour la survie et la continuité de celle-ci, plusieurs méthodes doivent être adoptées pour lutter contre ces risques et en réduire la gravité.

Enfin, nous avons mené une étude empirique du cas de la Banque de développement agricole et rural et de l'Agence de M'sila.

Mots clés: banques commerciales, prêts, risque de crédit.